

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني
بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات.

ليلى غسان مخلوف

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ / 2022م

مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات.

إعداد:

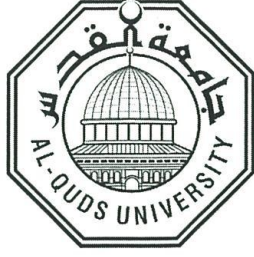
ليلى غسان مخلوف

بكالوريوس خدمة اجتماعية-جامعة القدس المفتوحة-فلسطين.

المشرف: د. عبد الكريم مزعل العتيق.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية -معهد التنمية المستدامة| جامعة القدس - فلسطين.

1443هـ / 2022م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج : معهد التنمية المستدامة

اجازة الرسالة

مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني

بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات.

اسم الطالبة: ليلى غسان توماس مخلوف

الرقم الجامعي: 21812271

إشراف: د. عبد الكريم مزعل العتيق

نوقشت لرسالة بتاريخ 2022/5/15 . وأجيزت من اللجنة المدرجة أسماؤهم

التوقيع :
التوقيع :
التوقيع :

1. رئيس اللجنة: د. عبد الكريم مزعل العتيق

2. ممتحن داخلي د. اياد لافي

3. ممتحن خارجي : د. عمر رحال

1443 هـ / 2022 م

الإهداء

إلى والدي ووالداتي

إلى عائلتي وكل من دعمني.

ليلى غسان مخلوف

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

ليلى غسان مخلوف.

التوقيع: 

التاريخ: 15-5-2022

شكر وتقدير

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر الدكتور عبد الكريم مزعل عتيق الذي أشرف على هذه الرسالة وبذل ما أمكن من جهده ووقته لإتمام الرسالة على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام وإدارة برامج التنمية المستدامة والعاملين فيه وعلى رأسهم الدكتور احمد حرز الله وإلى جامعة القدس لما أتاحت لي من مجال في التطور والتقدم العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر لعائلتي لما تحملوه معي من عناء وان شغالي عنهم خلال هذه المرحلة. ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع أصدقائي الذين لم يدخروا وسعا في نصائحهم ودعمهم لي في انجاز هذه الرسالة.

ليلى غسان مخلوف

مصطلحات الدراسة:

التنمية: تعرف التنمية حسب الأمم المتحدة على أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلد (عيد، 2001، ص42).

التنمية الاجتماعية: يعرفها المفكرون الاشتراكيين بأنها ليست برامج الرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وتعتبرها أيضا على أنها عملية تغيير اجتماعي موجه تهدف إلى أحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وأن هذا التغيير يتم عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم. (كمال، 1985)

التنمية الاقتصادية: تعرف بأنها السياسات والإجراءات الوطنية المخططة المتمثلة في إحداث تغييرات كبيرة وجذرية في هيكل وبنیان المجتمع وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وبحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع. (منير، 2006)

التنمية السياسية: هي عملية توفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون، وإعطاء الحقوق للأقليات والمجموعات السياسية للتعبير عن رأيها وتوفير مساحة من الحرية للمواطنين في المشاركة في إتخاذ القرار. (الزيات، 2002)

التنمية الصحية: هي عملية التوعية بالمفاهيم المتعلقة بصحة الجسدية والنفسية للأفراد، من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأتباع الأساليب الصحية الحديثة و نشر الوعي حول كيفية الوقاية العامة من الأمراض لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز القيم والاعادات الصحية لديهم. (مزاهرة، 2001)

التنمية القانونية: هي أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح القانوني في الدول النامية، لتحقيق الرفاهية للإنسان والقضاء على الانتهاكات الواسعة والاصارخة لحقوق الإنسان، لحصول المواطنين على العدالة والمساواة لبناء نظام تعليمي وصحي متطور. (دافيد، 2006)

تنمية المرأة: عبارة عن عملية منح المرأة المزيد من القوة في سبيل تحقيق اهداف معينة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، وزيادة قدرتها على تحديد اختياراتها ومكانتها الاجتماعية والمشاركة في كافة المجالات، والتأثير في قرارات المجتمع، ليصبح لديها قيمة ومكانة أفضل وتصبح أقوى في حياتها. (أبو حلوة، 2008)

المنظمات النسوية: المنظمات غير الحكومية والغير الهادفة للربح والتي تعمل وتهدف إلى تحسين وضعية النساء في الاراضي الفلسطينية بالاضافة إلى العمل على قضايا أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية. (السوسي، 2006)

التعريفات الإجرائية:

مفهوم تنمية المرأة: عبارة عن عملية منح القوة للمرأة لتحسين ورفع قدراتها من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والقانونية، لكي يصبح لديها الاستقلالية في اتخاذ قراراتها وتصبح عنصر فعال ومؤثر في المجتمع.

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ب	شكر وتقدير
ج	مصطلحات الدراسة
هـ	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
ل	Abstract
1	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة
1.1	1.1 المقدمة
2.1	2.1 مشكلة الدراسة
3.1	3.1 مبررات الدراسة
4.1	4.1 أهمية الدراسة
5.1	5.1 أهداف الدراسة
6.1	6.1 أسئلة الدراسة
7.1	7.1 فرضيات الدراسة
8.1	8.1 متغيرات الدراسة
9.1	9.1 حدود الدراسة
6	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:
1.2	1.2 المقدمة
1.1.2	1.1.2 مفهوم التنمية
2.1.2	2.1.2 مجالات التنمية
3.1.2	3.1.2 مفهوم التمكين
4.1.2	4.1.2 التمكين والتنمية

16.....	5.1.2 المرآة والتنمية
17.....	6.1.2 النظريات النسوية
23.....	7.1.2 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية
23.....	المقدمة
Error! Bookmark not defined.	8.1.2 الدور السياسي والاجتماعي لمؤسسات النسوية الفلسطينية
Error! Bookmark not defined.	9.1.2 واقع تنمية المرأة الفلسطينية
30.....	10.1.2 مؤشرات تنمية عن المرأة الفلسطينية
35.....	2.2 الدراسات السابقة
36.....	1.2.2 الدراسات العربية
42.....	2.2.3 الدراسات الاجنبية
44.....	3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة
46.....	الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات:
46.....	1.3 المقدمة
46.....	2.3 منهجية الدراسة
46.....	3.3 مجتمع الدراسة
46.....	4.3 عينة الدراسة
Error! Bookmark not defined.	5.3 أداة الدراسة
49.....	6.3 صدق الاستبانة
51.....	7.3 ثبات الأداة
55.....	8.3 خطوات الدراسة
55.....	9.3 أسلوب جمع البيانات
56.....	10.3 تصحيح الأداة
57.....	11.3 المعالجة الإحصائية
58.....	الفصل الرابع: نتائج الدراسة:
58.....	1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

60.....	2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
61.....	3.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.....
62.....	4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع.....
63.....	5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
64.....	6.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة
72.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....
72.....	1.5 المقدمة
72.....	2.5 النتائج.....
74.....	3.5 التوصيات.....
76.....	المصادر والمراجع

فهرس الجداول

جدول (1.3) يوضأ عدادالمستفدات التي تم توزيع عليها مالاستبات من المؤسسات،ومقدار العينة التي تم أخذها:.....	47
جدول (2.3) توزيع أفرادعينةالدراسةلتبعا للمعلومات الشخصية.....	47
جدول (3.3) يوضح فقرات الاستبانة.....	49
جدول (4.3) قيم معامل كرونباخ ألفا للأتساق الداخلي لمجالات الاستبانة.....	54
جدول(5.3) مقياس ليكرت الخماسي.....	56
جدول (6.3) ميزان المتوسطات للاستجابات.....	56
جدول(1.4) المتوسطات الحسابيةوالانحرافات المعياريةللمجال الأول.....	58
جدول (2.4) المتوسطات الحسابيةوالانحرافات المعياريةللمجال الثاني.....	60
جدول (3.4) متوسطاتالحسابيةوالانحرافات المعياريةللمجال الثالث.....	61
جدول (4.4) المتوسطات الحسابيةوالانحرافات المعياريةللمجال الرابع.....	62
جدول (5.4) المتوسطات الحسابيةوالانحرافات المعياريةللمجال الخامس.....	50
جدول(6.4)اختبارلخصائص (ONE WAYS ANOVAS)و-Independent Samples T-Test)المبحوثن على إجاباتهم نحوه ساهمةالمنظمات الذسويةفي تنميةالمرأفي الريف الفل سطيني.	
Error! Bookmark not defined.	
جدول(7.4)اختبارلخصائص (ONE WAYS ANOVAS)و-Independent Samples T-Test) عينة المبحوثن على إجاباتهم نحوه طبيعة البرامج التي د صلت عليها الذساء من المنظمات النسوية.....	52
جدول (8.4) اختبار لخصائص (ONE WAYS ANOVAS) واختبار Independent Samples T-Test) عينة المبحوثن على إجاباتهم نحوه البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء. Error! Bookmark not defined.	
جدول (9.4) اختبار لخصائص (ONE WAYS ANOVAS) واختبار Independent Sample T-Test) عينة المبحوثن على إجاباتهم نحوه صعوبات التي تواجهها الذساء فيالذ صول على البرامج. Error! Bookmark not defined.	

جدول (10.4) لخصائص اختبارات (ONE WAYS ANOVAS واختبار (T-Test (Independentsample عينة المبحوثين على إجاباتهم
نحو تقييم المستفيدات لمؤسسات النسوية وبرامجها.Error! Bookmark not defined.

فهرس الملاحق

- ملحق (1) الاستبيان: 83
- ملحق (2) البرامج التي تقدمها الجمعيات المبحوثة: 90
- ملحق (3) إطار المعاينة: 95

المخلص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات، من خلال خمس مجالات تنموية وهي الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الصحية، والقانونية، والتعرف على طبيعة البرامج التي تقدمها هذه المنظمات وأثرها على المنتفعات والصعوبات التي تواجهها في الحصول على البرامج. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، من أجل فهم وتفسير طبيعة المشكلة المدروسة. وتم اعداد "استبانة" لتحقيق أهداف الدراسة، واجريت الدراسة على النساء المستفيدات من المنظمات النسوية وبرامجها في محافظة رام الله، واختيار عينة قصدية منتظمة تكونت من 100 مستفيدة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- أكدت 67% من المستفيدات أن المؤسسات النسوية ساهمت في تمثيتهم.
- استفادت 74% النساء من المشاريع التي قدمتها المؤسسات النسوية.
- أشارت المستفيدات بأن البرامج والمشاريع التي حصلت عليها كان لها تأثيرا إيجابيا .
- أكدت 61% من المستفيدات أنهم واجهوا صعوبات في الوصول إلى المؤسسات والحصول على برامجها.
- قيمت المستفيدات المؤسسات النسوية وبرامجها إيجابيا بدرجة مرتفعة.

وأوصت الدراسة بالتالي:

- 1- يجب على المؤسسات النسوية تطوير برامجها التي تتعلق بالجانب القانوني والحقوقى.
- 2- ضرورة اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية في تقديم الدعم للبرامج والمشاريع التي تقدمها المنظمات النسوية، وإعطائها الحرية في العمل بشكل أكبر.
- 3- أن تسعى وزارة شؤون المرأة والأشرف بشكل أكبر على البرامج التنموية، التي تقدمها المؤسسات النسوية للنساء في الريف الفلسطيني.
- 4- ضرورة سعي القائمين على المؤسسات النسوية، الطلب من الجهات المانحة زيادة الدعم المادي للتطوير وتقديم خدمات متنوعة للنساء.

The Contribution of Palestinian Women Organization in Women Development in Rural Areas in Ramallah and Al-Bireh Governorate.

Prepare by: Laila Ghassan Makhlouf

Supervised by: Dr. Abdelkareem Mezel Ateeq

Abstract:

This study aimed to reveal the contribution of Palestinian women organizations in women development in rural areas in Ramallah and Al-Bireh Governorate from women beneficiaries perspective, through five development dimensions; social, economic, political, health, and legally. In addition, to be introduced to the nature of the programs that these organizations provide and their impact on the beneficiaries, and the challenges they face when obtaining the programs.

The research's approach is descriptive, in order to comprehend and interpret the research problem. A questionnaire was prepared to achieve the study's goals, which was conducted on the women beneficiaries from the women organizations and on their programs. One hundred non-probability sampling of women was chosen from seven organizations.

The study's results are as follows:

- The %67 of women confirmed that the women organizations contributed in their development.
- The %74 of women benefited from the projects that the organizations offer.
- The %61 women beneficiaries indicated that the programs and projects have had a positive impact on them.
- The beneficiaries faced some challenges in reaching the organization and obtaining their programs.
- The women beneficiaries evaluated the women organizations and their programs highly positive.

The Study's Recommendations are as follows:

- The women organizations should develop their programs in legal and lawful aspect.
- The Palestinian national authority should concern and provide support for women organizations programs and projects, and give them more freedom.

- The women affair ministry must control on development programs the women organizations provided for Palestinian rural women.
- The supervisor on women organizations must appeal the donors for more financial support for develop their programs and services for women.

الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بموضوع تنمية المرأة على صعيد مراكز والأبحاث والمؤتمرات العالمية التي تسعى إلى الاهتمام بالقضايا التنموية للمرأة، سواء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والجوانب الأخرى، وهناك العديد من النساء حققت النجاحات على كافة الأصعدة واستطاعت الوصول إلى المناصب العليا ولفت الانتباه حول قضايا النساء المهمشات حول العالم، وبالرغم من ذلك ما زالت أوضاع النساء في كثير من الدول سيئة ومع تزايد الفجوة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والعمل والسياسة، ومما أدى إلى اهتمام المنظمات الدولية في موضوع تنمية المرأة وتعزيز قدراتها.

ولكن ما زالت المجتمعات العربية بحاجة إلى الأهتمام مع وجود الاختلافات من منطقة لأخرى، إلا أن الواقع التي تعيشه المرأة العربية يعتبر صعب للوصول إلى التنمية وتحسين وضعها، سواء من ناحية الأسرية والبيئة الاجتماعية التي تعتبر معيقة لتحقيق ذاتها واستقلاليتها، والذي يحد من خياراتها الحياتية والمهنية.

أما في الحالة الفلسطينية وخصوصا النساء التي تعيش في الريف فواقعها أشد تعقيدا سواء من ناحية الاحتلال الإسرائيلي أو تأثير البيئة الاجتماعية المتمثلة بالأفكار الذكورية والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تعتبر صارمة وتوزيع السلطة والأدوار داخل الأسرة التي يهمن عليها الذكور.

وهي العوامل المعيقة وغير المشجعة للنساء لتحسين وضعها والوصول إلى المنظمات النسوية للحصول على برامج تنموية تعزز قدرات النساء ومهاراتهم، لذلك يتطلب من المرأة الريفية مضاعفة قدراتها لتحسين وضعها وتنمية نفسها للوصول إلى مراكز جيدة والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها، وأيضا إلى المعينات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أدى ذلك إلى صعوبة من ناحية المنظمات النسوية في تقديم البرامج التنموية للنساء. وهذا ما تسعى الدراسة إليه هو الكشف عن مدى مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات.

2.1 مشكلة الدراسة:

تواجه المرأة الريفية العديد من التحديات سواء في الجانب الأسري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وكما ورد في الإحصاء الفلسطيني حيث بلغت نسبة النساء في فلسطين حوالي 49% أي يعني نصف المجتمع، وترأس النساء حوالي 11% من الأسر الفلسطينية وتزداد إعباء النساء في حال كان الزواج مبكراً أو لاتعمل، وتعاني أيضاً المرأة من الزواج المبكر، حيث بلغت نسبة الزواج المبكر للأنثى في عام 2019 19.3% وهذا يؤثر بشكل كبير على تنمية النساء في كافة الجوانب، وهناك فجوة كبيرة بين النساء والذكور من ناحية المشاركة في القوى العاملة تبعاً للجهاز الإحصائي المركزي، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 16% بينما الذكور 65% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

المؤشرات السابقة تدل على أن المرأة بحاجة إلى برامج تنموية، لكي تستطيع التقدم في جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والوصول إلى المساواة بين الجنسين. وعليه فإن مشكلة الدراسة تدور حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة الريفية وتقويتها وسعيها لمواجهة التحديات والتقدم على الصعيد الشخصي، للوصول إلى قدر كافي من الاستقلال والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وسوف تحاول الدراسة الإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات.

3.1 مبررات الدراسة:

لم تحظى المرأة الريفية بما يكفي من الدراسات التنموية وحيث لم تحظى أيضاً باستطلاع وجهة نظرها في ما تقوم به المؤسسات النسوية من البرامج والمشاريع المتعلقة بالجوانب التنموية لتحسين وضع النساء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للوصول إلى مراكز صنع القرارات.

حيث غالبية الدراسات ركزت على موضوع دور المؤسسات من وجهة نظر القائمين عليها: لذلك فإن هذه الدراسة قد تساهم في انجاز البحث العلمي في المجال التنموي المتعلق بالنساء في الريف

الفسطيني، من خلال الكشف عن وجهات نظر النساء فيما يقدم لها من برامج ومشاريع، مما قد يساعد ذلك المؤسسات النسوية و صانعين القرار الأخذ في عين الاعتبار عند وضع البرامج والمشاريع المتعلقة في تنمية المرأة و التركيز على تطويرها في كافة الجوانب التنموية لتصبح أكثر ملائمة لاحتياجات النساء وتطوير أداء المؤسسات في متابعة هذه المشاريع.

4.1 أهمية الدراسة:

- 1- تسليط الضوء على موضوع مهم وهو عن المنظمات النسوية الفلسطينية و تنمية المرأة.
- 2- إضافة دراسة جديدة للبحث العلمي الفلسطيني.
- 3- الخروج بنتائج وتوصيات تساعد المنظمات النسوية في تطوير البرامج التنموية المقدمة للنساء في الريف الفلسطيني.
- 4- خصوصية المكان حيث لم تجرى دراسة من قبل عن النساء في الريف الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المستفيدات في المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، الصحية).
- 2- التعرف على طبيعة البرامج التي تقدمها المؤسسات وملائمتها للمستفيدات.
- 3- التعرف على أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء.
- 4- التعرف على الصعوبات التي تواجهها النساء في الوصول إلى البرامج.
- 5- التعرف ما هو تقييم المستفيدات للبرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية.
- 6- معرفة الفروقات في استجابات المبحوثات حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة تعزى لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

6.1 أسئلة الدراسة:

- 1- ما دور المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني؟
- 2- ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية؟
- 3- ما هو أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء؟
- 4- ما هي الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج؟
- 5- ما هو تقييم المستفيدات للبرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية؟
- 6- ما هي الفروقات في استجابات المبحوثات حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة تعزى لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

7.1 فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول طبيعة البرامج التي حصلت عليها النساء من المنظمات النسوية تعزى للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء تعزى للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(a \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج تعزى للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

8.1 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ودور المنظمات النسوية في تنمية المرأة.
المتغير التابع: تنمية المرأة الريفية/ المرأة.

9.1 حدود الدراسة:

الحد الزمني: تتناول هذه الدراسة دور المنظمات النسوية في التنمية المرأة في الريف الفل سطيني بالفترة الواقعة بين 2020-2021.
الحد المكاني: المنظمات النسوية الموجودة في محافظة رام الله والبيرة.
الحد البشري: المستفيدات من المؤسسات النسوية وبرامجها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2 المقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم المهمة عالمياً وعربياً، وخصوصاً موضوع تنمية المرأة الذي يشكل عنصراً أساسياً من عملية التنمية، واستطاعت الكثير من النساء الوصول إلى المؤتمرات والمحافل الدولية، التي أكدت على أهمية مشاركة المرأة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

ويتضمن هذا الفصل جزئين: يتناول الجزء الأول أهم مفاهيم ونظريات التنمية ومجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والقانونية، وربط مفهوم التنمية والمرأة، وتوضيح مفهوم التمكين ومجالاته وعلاقته بالتنمية، وشرح أهم النظريات النسوية القديمة والحديثة، وعرض عن تاريخ نشأة المنظمات النسوية الفلسطينية وتوجهاتها وأهم البرامج التي تقدمها والصعوبات التي تواجهها في عملها، أما الجزء الثاني سيتناول الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

1.1.2 مفهوم التنمية:

لا يزال مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل، لأنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه. ويستمد هذا المفهوم، وغيره من المفاهيم الأخرى المتعلقة به، ومن الممكن أن نعرف (التنمية بأنها عملية تدسين نوعية حياة المجتمع، مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة. وقد شكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات، ومن ثم لا بد أن تعنى التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها). (تقرير التنمية البشرية، 1996)

ويعرفها الكردي بأنها: (كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه). (الكردي، 1997)

فيما يشير مفهوم التنمية حسب تعريف الأمم المتحدة: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلد. (عيد، 2001، ص42)

ويمكن أن نلخص مفهوم التنمية على أنه: تطوير قدرات المرأة من خلال إحداث تغييرات مجتمعية وإعطائها فرص متساوية في مجالات مختلفة مثل التعليم والتدريب والعمل والمشاركة الاجتماعية، وتدعيم ظروفها الحياتية وتنمية قدراتها للوصول إلى الاستقلال الذاتي وتحديد خياراتها للإتخاذ القرارات المهمة والمصيرية في حياتها، وإزالة العوائق التي تواجهها سواء من قبل العائلة أو المجتمع. وتسعى هذه الدراسة إلى فحص النتائج والإنجازات التي تحققتها المرأة من خلال محاور التنمية.

مفهوم التنمية الاجتماعية:

تنوعت مفاهيم التنمية الاجتماعية في حقل علم الاجتماع، وأن هذا المفهوم يحاول علاج بعض المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية.

فالمفكرون الرأسماليين يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية. أما المفكرون الاشتراكيين فيعتبرون التنمية الاجتماعية ليست مجرد برامج الرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تعتبرها على أنها عملية تغيير اجتماعي موجه تهدف إلى أحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وأن هذا التغيير يتم عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم. (كمال، 1985)

أهداف التنمية الاجتماعية:

يوجد لدى التنمية الاجتماعية أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها والتي تتمثل في التالي:

- 1-خلق الرغبة في التغيير من خلال استشاره عدم الرضا عن الأوضاع القائمة وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع لتحويله من مجتمع تقليدي يعيش في ظل عادات وتقاليد متخلفة إلى مجتمع متقدم اجتماعيا وماديا.
- 2-تعميم فرص التعليم وتدسين نوعيته ودفع الأفراد إلى تدسين أو ضاعهم الاجتماعية والتعاون والتضامن فيما بينهم للمساهمة جميعا في حل مشكلاتهم المشتركة.
- 3-تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية مثل المثابرة والصبر والتعاون وأداء الواجب.
- 4-تدعيم الحياة الأسرية لتزيد قوتها وتما سكتها واستقرارها وتعاون أفرادها بين بعضهم البعض وتوفير الضمانات الاجتماعية اللازمة للأفرادها. (محمد، 2006)

2.1.2 نظريات في التنمية:

بعد استعراض أهم مفاهيم التنمية، سوف نستعرض أهم نظريات التنمية المتنوعة ذات اتجاهات مختلفة من خلال التالي:

-نظرية التبعية والتخلف: تعتبر من أحدث النظريات، وتؤمن هذه النظرية بأن التخلف الموجود في البلدان النامية شرط ضروري ولازم لتطور النظام الرأسمالي، إذ إن تبعية هذه البلدان ضروري للتقدم الدول الرأسمالية والدول التابعة لها لا بد من أن تتبنى خصال التبعية بحيث تعكس تلك الخصال في البنية السفلى والبنية العليا لها، وثم فإن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتبوعة تتسحب على مختلف المظاهر الحياة الاجتماعية لأكثر المجتمعات النامية بسبب علاقة التبعية التي تربط دولها بالدول المتقدمة صناعيا. (الجوير 2009م، 53)

ولهذه النظرية عدة اتجاهات مثل:

-الاتجاه الاجتماعي: الذي يعتمد هذا الاتجاه على تفسير التنمية والتخلف في الحياة الاجتماعية التي تحدث في الدول النامية، فأينما وجدت النظم الاجتماعية التي تواجه التقدم والتغير، ويبرر مؤيدوا هذا الاتجاه أن هناك عدة عوامل للتخلف ومقاومة التغير والتي تحد من التنمية مثل:

- 1-التمسك بالعادات والتقاليد المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي كالتباهي وإنفاق المبالغ فيها في الحفلات والمناسبات الاجتماعية والدينية.

2- عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ فيما يمكن أن يعود بالنفع على الشخص والمجتمع.

3- عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقا لاحتياجات التنمية في المجتمع مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهن الفنية وارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهنا دنيا غير لائقة فضلا عن عدم الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة العملية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

4- العادات السلبية المرتبطة عن عزوف مشاركة المرأة في عملية الانتاج في كثير من القطاعات مما يزيد من أعباء المنتجين ويؤثر على القدرة الإنتاجية وعلى الدخل القومي في المجتمع.

5- بعض الأنماط الثقافية السلبية التي تسود الكثير من البلدان النامية مثل السلبية اللامبالاة والاستسلام للأمر الواقع والتمسك بالقديم والتباهي بالماضي والمبالغة في الأمور. (قمر وآخرون، 2008)

كل ما ذكر سابقا يعتبر عوامل معيقة للحصول والتنمية في البلدان النامية، نتيجة التمسك بالموروثات والعادات القديمة وضعف مشاركة المرأة في عملية الانتاج الذي نتج عن ذلك البطالة، وعدم استغلال الأيدي العاملة بطريقة صحيحة، ورفض التغيير في بنية المجتمع كل ذلك يعتبر معيق للعملية التنموية.

-الاتجاه السياسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف في جوهره نتيجة الاستعمار سواء في شكله القديم أو الحديث على حد سواء، فأينما وجد الاستعمار فإن نتيجته تكون التخلف للبلاد التي وقعت تحت وطأته، ومن المؤسف أنه في ظل الاستعمار العسكري القديم ظلت الدول المستعمرة مرتبطا ارتباطا وثيقة سياسيا واقتصاديا وعسكرية مباشرة بالدول التي استعمرتها، إلا أنه بخروج المستعمر عسكريا استبدل شكله العسكري إلى شكل آخر من السيطرة الاستعمارية في المجال الاقتصادي السياسي والثقافي، وهو ما يعرف بالتبعية المباشرة للدول المستعمر. (قمر وآخرون، 2008: 114-116)

وهناك معيق آخر للدصول التنمية في الدول المتخلفة هو التبعية الاقتصادية وعدم الدصول على الاستقلال، وسيطرة الدول الاستعمارية على المجال الاقتصادي السياسي والثقافي للدول التابعة لها.

-الاتجاه الاقتصادي: يربط هذا الاتجاه بين التخلف وانخفاض معدل الدخل للفرد فدرجة تخلف المجتمع تتوقف على متوسط معدل دخل الفردي لأبناء ذلك المجتمع، وهذا بالرغم من اتجاه الحكومات إلى تحقيق معدلات سريعة للنمو في البلدان المتخلفة، وإلى زيادة متوسط دخل الفردي، فإن هناك تفاوتاً يزداد بصفة شبيهة مستمرة بين الدخل الفردي في البلدان المتقدمة والنامية، فمعدل الزيادة في الدخل القومي بالبلاد المتقدمة أكبر من معدل زيادة السكان، وذلك بالقياس أقطار العالم النامي التي غالباً ما تحد فيها معدلات الزيادة السكانية المرتفعة من فرص تحسين الدخل الفردي. (قمر وآخرون، 2008: 114-118)

-نظرية التحديث والراديكالية: من السمات التي ميزت هذه النظرية هو التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة والمحدودة للمجتمع التقليدي (البداي) إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية والمعقدة للمجتمع الحديث، يعتمد أساساً على تغيير مسبق في قيم ومواقف أعراف الناس. وأهم سمات هذه النظرية أنها حاولت قياس درجة التحديث وبالتالي وضع أمم العالم على متصل الحداثة المتدرج والذي بالمجتمعات الأكثر تقليدية وينتهي بالمجتمع الأكثر حداثة وتقدماً، ففي شكلها الأكثر بساطة نلاحظ أن نظرية التحديث تميل إلى وضع كل المجتمعات على متصل متدرج، يمثل كل مجتمع منها نقطة متميزة على طول هذا المتصل مع مرور الوقت وإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية يصبح المجتمع البداي يوماً مجتمعاً متحضراً ومتطوراً. (غربي وآخرون، 2003: 91-93)

هناك عدة نظريات التي تحدثت عن التنمية، لكن أهمها نظرية التبعية والتخلف ونظرية التحديث، نظرية التبعية والتخلف التي ركزت في مفهومها على أن البلدان النامية يجب أن تبقى تابعة للدول الرأسمالية حتى يبقى هذا النظام مسيطر على العالم، ولهذه النظرية عدة اتجاهات مثل الاجتماعي الذي أكد على أن التخلف الموجود في دول العالم الثالث نتيجة رفض التغيير والتمسك بالموروثات القديمة، أما السياسي الذي تطرق إلى موضوع التبعية للدول الاستعمارية في كافة المجالات وعدم الدصول على الاستقلال، والاتجاه الاقتصادي الذي يربط ويوضح أن متوسط الدخل الفردي هو

يحدد المستوى المعيشي للمجتمع والأفراد وأن هناك فرق شاسع في متوسط دخل فرد بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة. أما نظرية التحديث التي تسعى إحداث تحول من نمط الحياة في المجتمعات من خلال تحويله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم، كل ذلك يوضح لنا بشكل أكبر عن مفهوم التنمية.

3.1.2 مجالات التنمية:

-التنمية الاجتماعية:

هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن. إلا أنها تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور المتدرج، ويمكن اذجازها عن طريق التخطيط لتعليم المرأة مثلا ورفع مستواها الثقافي لكي تساهم في تحقيق التنمية في عدة مجالات.(العيسوي،2003)

-التنمية الاقتصادية:

يهدف هذا المفهوم إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الانتاجية ويعرفها منير بأنها السياسات والإجراءات الوطنية المخططة المتمثلة في إحداث تغييرات كبيرة وجذرية في هيكل وبنيان المجتمع وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وبحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع.

أهداف التنمية الاقتصادية:

- 1-إجراء تحويلات هيكلية في الاقتصادي الوطني.
- 2-بناء الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.
- 3-التوزيع العادل لثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية بين أفراد المجتمع.
- 4-زيادة إنتاجية حصة الفرد في الإنتاج.
- 5-زيادة إنتاجية العاملين.(منير، 2006)

-التنمية السياسية:

هي عملية توفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون، وإعطاء الحقوق للأقليات وللمجموعات السياسية للتعبير عن رأيها وتوفير مساحة من الحرية للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار، (فالتنمية السياسية كما يعرفها عبد الرحمن عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، تهدف إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ المفاهيم الوطنية والولاء للدولة، وذلك ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمع متماسكاً سياسياً، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجم مع النظام السياسي الذي يحقق له العدالة، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة الفعالة والحرية، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمنحصة لعملية المشاركة).

-أهداف التنمية السياسية:

- 1-التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية في ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة.
- 2-تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متألماً ومنسجماً مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن لخدمات لشعبها.
- 3-تعزيز المشاركة السياسية الفعالة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل أطراف المجتمع.
- 4-التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في الحقوق بين أفراد المجتمع.
- 5-الاسعي لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية. (عبد الرحمن، 2013)

-التنمية الصحية:

يركز هذا النوع من التنمية على تعزيز الاتجاهات ال صحية ورفع الوعي حول الأمراض المزمنة والمعدية وكيفية الوقاية منها، ويعرفها مزاهرة(هي عبارة عن محور من محاور التنمية المستدامة وعملية التوعية بالمفاهيم المتعلقة بصحة الجسدية والنفسية و العامة للأفراد، من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأتباع الأساليب الصحية الحديثة و نشر الوعي حول كيفية الوقاية العامة من الأمراض لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز القيم والعادات الصحية لديهم). (مزاهرة، 2001)

وهناك عدة مجالات تقدمها التنمية الصحية:

- 1-الخدمات الوقائية: مثل نشر الوعي حول الأمراض المنتشرة والتحصينات.
- 2-الخدمات العلاجية: مثل انشاء مستشفيات ومراكز الرعاية الأولية.
- 3-الخدمات التأهيلية: كتأهيل المريض نفسيا وجسديا بعد الانتهاء من مرحلة العلاج.
- 4-الخدمات التطويرية: عمل بحوث وتجارب حول الأمراض الجديدة لإيجاد علاج لهذا المرض. (مزاهرة، 2001)

-التنمية القانونية:

يشير هذا المجال التنموي إلى رفع وعي المواطنين حول القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالعمل وحقوق الإنسان، كما جاء بتعريف دافيد(هو أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح القانوني في الدول النامية، لتحقيق الرفاهية للإنسان والقضاء على الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الإنسان، لحصول المواطنين على العدالة والمساواة لبناء نظام تعليمي صحي ومتطور). (دافيد، 2006)

نلاحظ من خلال ما ذكر سابقا أن هناك عدة مجالات للتنمية، وكل مجال له هدف معين مثل التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى إحداث تغيير في مكونات البناء الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بالمرأة التي تؤمن أن حصول المرأة على التعليم يساهم في تغيير وضعها بشكل كبير و ضمان مستقبل أفضل، أما التنمية الاقتصادية هدفها إحداث رفاهية في حياة الأفراد من خلال الزيادة في متوسط الدخل، والتنمية السياسية التي تؤمن بالديمقراطية وحرية التعبير وفتح المجال للمواطنين في المشاركة السياسية في مختلف أبعادها، والتنمية الصحية التي تعمل على الاهتمام بالصحة الجسدية

والعامة واتباع العادات الصحية، أما التنمية القانونية التي تعمل على الإصلاح القانوني والاجتماعي لبناء نظام متطور وضمان حقوق الإنسان، كل هذه المجالات التنموية لا نستطيع فصلها عن بعضها البعض للوصول إلى تنمية شاملة وحقيقية في المجتمع.

4.1.2 مفهوم التمكين:

اختلفت وجهات نظر الباحثين من ناحية تعريف التمكين، لكن اتفقوا على أن مفهوم التمكين يجب أن يكون واضحاً قابل للاستيعاب والتفسير، وأن يتضمن المفهوم العدل والمساواة والإنصاف تجاه المرأة للعمل على المساواة بين المرأة والرجل بكافة المجالات والعمل على تمكينها.

عرف ريحان م صطلح تمكين المرأة بأنه: عملية تحويلية في السلطة الاجتماعية وعلاقات القوة بين الأفراد والجماعات، وهذه العملية يجب أن تتم من خلال عدة عناصر وهي: مواجهة الأيدلوجيات التي تبرر عدم المساواة الاجتماعية مثل الطائفة والنوع الاجتماعي، وتغيير الهياكل المهيمنة على الموارد الاقتصادية والفكرية والطبيعية والقضاء على المؤسسات الاجتماعية التي تدعم علاقات القوة مثل الأسرة، السوق، الدولة، التعليم والأعلام. (نصر: 66، 2005)

تعريف البنك الدولي لتمكين: بأن عملية تمكين المرأة هو تعزيز سلطة المرأة في مجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة، لأمتلاك المزيد من الأصول و (world bank, 2012) القدرات ما يمكنها من عمل الاختيارات لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة.

وعرفته عوض: أنه عملية تصبح من خلالها النساء قادرات على الاعتماد على النفس للتأكد من حقهم بالاختيار المستقبل والتخلص من سيطرة الموارد وعدم التبعية لأخرين. (عوض، 2014)

ويمكن أن نلخص مفهوم التمكين من خلال التعريفات السابقة بأنه عملية تقوية المرأة لتصبح فرداً ناضجاً وواعياً في المجتمع، من خلال إحداث التحولات الاجتماعية سواء من ناحية العادات والتقاليد، والنظام السياسي والاقتصادي، والعوامل البيئية التي تدعم النظام الذكوري في المجتمع، عن طريق ذلك يمكن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع ويكون لديها القدرة في عملية اتخاذ القرارات.

وهناك عدة أنواع للتمكين مثل التمكين الاقتصادي الذي يعطي هذا النوع المرأة الحق في التصرف في أموالها وميراثها وممتلكاتها دون التبعية للرجل، وممارسة أي عمل تريده دون وضع القيود والعراقيل، عن طريق ذلك تصبح لديها الاستقلالية لتلبية كافة حاجاتها.

التمكين الاجتماعي: يعني أن تمارس المرأة كافة صلاحيتها وحقوقها، لكي تستطيع بناء ثقافة جديدة بعيدة عن السيطرة الذكورية، مثل إجراء تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية، وإن لا يقتصر دورها في المجتمع على تربية الأبناء فقط، أن تكون مشاركة للرجل في كافة الميادين سواء بالعمل الفني والتطوعي.

أما التمكين السياسي: يقاس هذا التمكين بالمشاركة السياسية للمرأة، من خلال حقها بالتصويت وعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأن تكون المشاركة وعضوة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب النقابية والسياسية. (أبو حلوة، 2008)

5.1.2 التمكين والتنمية:

بناء على التعريفات السابقة نلاحظ بأن المفهومين متقاربين ومتشابهين في بعض الجوانب بحيث يعطيان نفس المعنى تقريبا. والهدف الرئيسي لديهما هو تحسين وتقدم وضع المرأة وزيادة قدراتها على اتخاذ القرارات والمطالبة بحقوقها، لكن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من التمكين، فالعمود الفقري والعنصر الأساسي من عملية التنمية هو التمكين.

وهناك العديد من مؤشرات التمكين تؤثر على التنمية مثل المؤشر الاقتصادي كلما كان هناك زيادة في التمكين الاقتصادي للمرأة لا يؤثر على تحسين وضعها فقط إنما على وضع المجتمع ككل ووصول نمو اقتصادي وهذا جزء أساسي من عملية التنمية، وأيضا المؤشر التعليمي كلما كان هناك تمكين تعليمي يحد من نسبة الأمية للمرأة ويساهم في رفع سن الزواج لديها، وخفض معدل الخصوبة وهذا يؤدي إلى حصول تنمية مجتمعية وخفض من نسبة الفقر في المجتمع، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدها وتعزيز قدراتها الإدارية والقيادية وتشجيعها على المشاركة السياسية، وهذا يوضح لنا ارتباط المفهومين لذلك لا نستطيع فصلهما عن بعضهما البعض للوصول إلى التنمية الحقيقية.

وفي حالة المجتمع الفلسطيني فقد جرى (تشكيل المؤسسات والتجمعات المدنية التي تميزت بأنها ذات إهداف سياسية واجتماعية متنوعة، وفتحت المجال أمام أفراد المجتمع المساهمة والأنخراط في العمل الاجتماعي المدني وتنمية قطاعات المجتمع الفلسطيني بأنواعه المختلفة وفئاته المتنوعة). (أبو حماد، 2016)

وعليه فقد أصبح للمجتمع الفلسطيني أبعاد مختلفة للتنمية منها التنمية الثقافية لزيادة الثقافة بالمجتمع وأبعاد اجتماعية لتطوير العلاقات بين أفراد المجتمع، إلا أن المجتمع الفلسطيني يتمتع بخصائص مختلفة عن بقية مجتمعات العالم (التنمية بالمجتمع الفلسطيني متداخلة ومنقوصة فالتنمية الاقتصادية مرتبطة باتفاقيات تم توقيعها مع الإحتلال الإسرائيلي مثل اتفاقية باريس التي حكمت بتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي). (تقرير التنمية البشرية، 2004).

وهناك عدة أسباب التي تعيق حصول التنمية في المجتمع الفلسطيني، مثل اعتماد الحكومة الفلسطينية على المساعدات والتمويل الخارجي لأنشطتها وبرامجها التنموية، وهذا أعطى الجهات الخارجية صلاحية الضغط على السلطة في تنفيذ سياساتها وتواجهتها التي لا تناسب المجتمع الفلسطيني لتحقيق الاستقلال، وأن غالبية هذه المساعدات لها أهداف سياسية، وأصبح الاصمت عن جرائم الإحتلال للحصول على التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية. وهذا يعتبر عامل مؤثر على دور المرأة في عملية التنمية من ناحية سيطرة العادات والتقاليد وتفضيل الذكر على الأنثى منذ الولادة والفقر المتزايد خاصة بالإرياف وعدم المساواة بين الجنسين، وقلة فرص التعليم والتدريب وصنع القرار والعنف على أساس الجنس والفساد فالإحتلال معيق للتنمية بشكل عام وهذا يعيق تنمية المرأة بشكل خاص بدون أي تدخل من سلطة الوطنية الفلسطينية.

6.1.2 المرأة والتنمية:

بناء على ما عرض في المفاهيم السابقة يؤكد على أهمية دور المرأة في مشاركة في كافة العناصر التنموية لذلك من ضرورة وضع استراتيجيات لإدماج المرأة في تلك العملية، من خلال تعزيز مشاركتها في الأدوار الإنتاجية في الأسرة والمجتمع، من خلال إعطائهم الفرص والمهارات والموارد لتمكينهم من إداء هذه الأعمال التنموية، لأنه إقصاء مشاركة النساء في عملية التنمية يؤدي إلى فشل تلك العملية، لأن تحرير المرأة يكون من خلال مشاركتها في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين، لرفع مكانتها في المجتمع لذلك من

الضروري تحفيز مشاركتها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكي تكون قوة مؤثرة وفعالة في المجتمع من خلال ذلك نستطيع تحقيق مفهوم التنمية الشاملة في كافة محاورها وحدث التقدم في المجتمع والخروج من الأطر التقليدية وتبني القيم العصرية وتحقيق الرفاهية. ومن أجل الوصول إلى تنمية المرأة في المجتمع كان هناك عدة إتفاقيات حول ذلك مثل إتفاقية السيداو التي هدفها الرئيسي القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، ووصولاً إلى الأهداف الانمائية الألفية مثل الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين من ناحية التعليم، (وكان صندوق الأمم المتحدة الانمائي، وعليه فقد تشكلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تعنى بالمساواة بين الجنسين وتنمية المرأة، وتتناصر في قضايا المرأة، وتدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع معايير عالمية للمساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. وتعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية وأهداف التنمية المستدامة حقيقية وواقعية بالنسبة للنساء والفتيات، وأدشأت بهدف هذا الغرض 4 مؤسسات متخصصة هي: شعبة النهوض بالمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومكتب المستشارية الخاصة المختص بقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الأنمائي).

<https://www.unwomen.org/ar/about-us/about-un-women>

7.1.2 النظريات النسوية:

هناك ثلاث أطر نظرية هامة تشمل العديد من النظريات النسوية تحت مظلتها وهي:

1- النظرية النسوية الإصلاحية: وهي تركز بشكل رئيس على عمل النساء في الأسرة والاقتصاد ككل، وهناك اتجاهين نظريين ينتميان إلى هذا النوع من النظريات هما النسوية الليبرالية والنسوية الماركسية والاشتراكية:

-النسوية الليبرالية: كما أشار إليها عوض الله(على أنها التفاوتات القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، وترى هذه النظرية أن الاختلافات بينهما ليست كبيرة بما يستدعي تأسيس اختلافات في الحقوق الخاصة بهما، ومن ثم تكريس أنماط من التفاوتات المجحفة للمرأة مقارنة بما

يد صل عليه الرجل مجتمعيًا. وتدعو أيضا للتخلص من كافة أشكال التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة وبشكل خاص في مجالي التعليم والعمل).

(وأن الذ سوية الليبرالية نجحت في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه الذ ساء في الدخول إلى مجالات العمل التي كانت حكرًا على الرجال، كما أنها ساعدت في المساواة في الأجور فيما بين الجنسين، وفي القبول التشريعي للإجهاض. أما النسوية الليبرالية المعاصرة فذهبت أبعد من مفهوم تحرير المرأة من الأدوار المنزلية، والأدوار الخدمائية مثل التعليم والتمريض والسكرتريا، وتدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات التمييزية لصالح الذ ساء في المجالات العامة أي تف ضيلهن على الرجال في فرص التعليم والسياسة).

وكما يظهر من عمل هذه النظرية فإنها ركزت مباشرة على (الفروق الواقعية التي تواجه المرأة بشكل خاص في مسألة العمل والمساواة في الأجر، فمن غير المعقول وفقا لهذه النظرية تبرير الفروق بين الرجل والمرأة على أسس بيولوجية واستغلال هذه الصور ال سلبية في تكريس الفروق على مستوى الالتحاق بسوق العمل وما يرتبط بذلك من تفاوتات في الدخل من ناحية، والحصول على مناصب أعلى من ناحية أخرى). (عوض الله، 2011)

- الذ سوية الاشتراكية والماركسية: كما فسرتها نورة وتعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المجتمع يتضمن بنيتين مسيطرتين، هما: النظام الرأسمالي الذي يستغل النساء وينظر إليها كعنصر رخيص في سوق العمل، والنظام الأبوي وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدهن نتيجة العنصرية وتقسيم المجتمعات إلى طبقات، وطالبت هذه النظرية بإلغاء وضع الذ ساء كأداة للإنتاج والدصول على الوظائف متدنية والأجور القليلة مثل الرجال الفقراء ودعت إلى حصول النساء على أجر جيد مقابل أعمال التي تقوم بها، وطالبت بحرية الإنجاب، والمسؤولية الوالدية المشتركة، وتطوير مختلف أشكال المشاركة بالإنتاج الاجتماعي، وتقويم العمل المنزلي اقتصاديا، وتناقش النظرية الظلم الذي تعاني منه المرأة بسبب تعرضها لأشكال عديدة من الاستغلال سواء في بيت أسرتها كابنة في مرحلة ما قبل الزواج أو فيما بعد في بيت زوجها، من خلال حصولها على وظائف متدنية في سوق العمل لا توفر لها سوى دخلا متدنيا مثلها في ذلك مثل العديد من الرجال الفقراء الذين لا يحصلون على دخل يتناسب وما يقومون به من عمل. (نوره، 2000)

من خلال ما ذكر يتضح أن النظرية الليبرالية هدفها هو تحقيق الحقوق المتساوية بين المرأة والرجل وإزالة كافة أشكال التمييز العنصري بينهما سواء في العمل والتعليم، وحصول المرأة على فرص

عمل جيدة وتحقيق المساواة بين الأجناس، أما الماركسية والاشتراكية تسعى لمكافحة كافة أنواع الاستغلال التي تتعرض لها المرأة، ومحاولة تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والرأسمالي لأنها تعتقد أنهما سبب رئيسي في اضطهاد واستغلال النساء، لذلك تعتبر النظرية الماركسية أهم النظريات الإصلاحية.

2- النظريات النسوية المقاومة: يركز هذا الصنف من النظريات على العنف والقهر الجنسي الموجه ضد المرأة، ومن أهم نظرياتها:

- النسوية الراديكالية: يركز هذا الاتجاه على النزعة المتطرفة والانحياز المفرط للمرأة وأهم أشكال القهر المجتمعي التي تتعرض لها المرأة وهذا الأمر موجود في كافة الثقافات والأعراق والطبقات الاقتصادية، وإن السبب الرئيسي لعدم المساواة بين المرأة والرجل هو الجذور الأبوية، وأن الهدف الرئيسي لهذه النظرية في تغيير المجتمع الذي توجد فيه المرأة والمطالبة في تمكين النساء ومساواتهن بالرجال، والعمل على إلغاء الفروق بين الجنسين على أسس اجتماعية وثقافية أن الحركة تنطلق من أرضية لا دينية. وتكشف النسوية الراديكالية عن الاستغلال الجنسي الذي تتعرض له المرأة والذي يؤيد الهيمنة الأبوية للرجال على النساء.

ومن القضايا الرئيسية التي ركز عليها لوبر في النسوية الراديكالية أو المتطرفة:

- الحقوق الإنجابية للمرأة، بما فيها حرية اختيار الطفل للولادة، أو الاجهاض، أو استخدام وسائل منع الحمل أو التعقيم.

- تقييم أدوار الجنسين التقليدية في العلاقات الخاصة ثم في السياسات العامة.

- فهم المواد الإباحية كصناعة وممارسة تؤدي إلى إلحاق الأذى في النساء.

- فهم الاعتصاب كتعبير عن السلطة الأبوية ليس الجنس.

- فهم الدعارة في ظل النظام الأبوي كاضطهاد للمرأة، جنسيا واقتصاديا.

- نقد للأمومة، والزواج، والأسرة النووية والجنس، والتشكيك في مدى ثقافتنا القائمة على افتراضات أبوية.

- نقد لمؤسسات أخرى بما في ذلك الحكومة والدين كما تمركزت تاريخيا في السلطة الأبوية. (lorber,1999)

(ويدشير كوكوبيلي ولاكي إلى كل من الجنسانية والذكورية والأبوية بوصفهما نظامين متكاملين يدعمان ويكرسان استغلال النساء في المجتمعات البشرية. فالجنسانية الذكورية تدعم الممارسات

الجنسية بين الذكور والنساء بشكل رئيس على حساب المثلية الجنسية، وتشتمل البنية البطريكية على نطاق عريض من الهيمنة يسمح للرجال بأن يمتلكوا سلطة أكبر من النساء ليس فقط على المستوى الشخصي والفردى ولكن أيضا على المستوى السياسى. ويكمن الهدف الرئيس للنسوية الراديكالية فى الاشتباك فى صراع القوة ضد الرجال والمؤسسات التى تم تشيدها من قبلهم).

يتضح أن هناك تشابه بين النظريات النسوية حيث الراديكالية والاشتراكية انتقدت النظام الرأسمالى والأبوى حيث وصفته سبب رئيسى فى استغلال، ويجب استبداله بنظام اشتراكى قائم على أساس العدالة والمساواة، أيضا من ناحية الأنشطة التى كانت تقوم بها مثل تشكيل مجموعات رفع الوعى، وتنظيم الاحتجاجات العامة وإقامة الفعاليات الفنية والثقافية وتتشابه بذلك الجوانب مع النسوية الاشتراكية، لكن هناك اختلاف بينهما حيث الاشتراكية ترى بأن قهر النساء نتيجة الاستغلال الموجود فى النظام الرأسمالى، أما الراديكالية ترى بأن استغلال النساء فى النظام الرأسمالى نتيجة النزعة الجنسية التى هى السبب الرئيسى فى قهر النساء.

3- النظريات النسوية المتمردة: أحدث التيارات النسوية والأكثر تأثيرا فى العلوم الاجتماعية والسياسية، من أهم نظرياتها:

1- النسوية متعددة الأعراق أو النسوية متعددة الثقافات: (وتؤكد هذه النظرية على أهمية الجمع بين النوع وغيره من العناصر الأخرى مثل الأعراق الجماعات الإثنية والطبقات الاجتماعية من أجل فهم التفاوتات المرتبطة بالنوع ويؤكد هذا المدخل على أهمية التقاطع بين النوع والعرق والجماعة الإثنية والطبقة الاجتماعية بما يساعد فى الفهم الشامل والكلى لوضعية المرأة فى المجتمعات الإنسانية المختلفة).

(وتسعى هذه النظرية إلى توضيح حالة القهر والتفاوتات السائدة فى المجتمعات الإنسانية ليست وليدة عنصر واحد إنما وليدة شبكة مترابطة من العناصر المختلفة، وتنتقد هذه النظرية الأيدولوجيات والنماذج التقليدية الغربية للممارسات النسوية من خلال نهج متعدد الجوانب.

(baca-zinn and dinn1994,p13)

هناك عدة أفكار أساسية تتطوي عليها النسوية متعددة الأعراق كما أشار إليها سي:

- 1- يتشكل النوع من خلال نطاق متسع من التفاوتات المترابطة.
- 2- تمثل الطبقة والعرق والنوع والجنسانية مكونات البناء والتفاعل الاجتماعي.
- 3- تمثل السلطة حجر الزاوية في الاختلافات بين النساء.
- 4- يوجد تفاعل جدلي بين البناء الاجتماعي والقوة التي تحوز عليها المرأة.
- 5- يعتمد النوع على نطاق واسع جدا من المداخل النظرية والمنهجية الجديدة.
- 6- تتشكل بنية النوع من خلال خبرات الحياة الخاصة بالجماعات المتنوعة والمتغيرة بشكل مستمر من (see, pp.138-139) النساء.

من خلال الأفكار السابقة أن البناء الاجتماعي هو أساس التقسيم الطبقي والعنقي للمجتمعات الإنسانية، مما أدى إلى اختلاف أو ضاع النساء من مجتمع لآخر، وتؤمن هذه النظرية أن الحد من قهر النساء هو اتحاد المجتمعات الإنسانية لمكافحة ذلك وتحقيق المساواة بين الجنسين، كما أكدت على دور الذي يلعبه الجندر، والدولة، والعرق، والطبقية والجنسانية في مقاومة النظام الأبوي.

2- نسوية ما بعد الحداثة أو النوع الاجتماعي: يسعى هذا المفهوم إلى التعرف على كل من الذكور والإناث بحسب الظروف والمواقف الاجتماعية والسلوكية، والأدوار والقيم الذي تحددها البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة لكل للرجل والمرأة، ممثلا قيم الرجولة التي تتمثل في القوة والمعرفة والحكمة وغيرها من القيم التي تعطي الرجل سلطة أعلى من المرأة. لذا فمؤسسة الأسرة على سبيل المثال تتوزع فيها أدوار الرجل كوصي، ومسؤول عن الاقتصاد الأسري، وصاحب القرار، أما دور المرأة يقتصر على تربية ورعاية الأبناء وحتى أن خرجت للعمل خارج البيت.

كل ما ذكر يؤدي إلى استمرار القيم الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي، ونقوم بتربية وتثنية الأطفال عليها، ونقوم بنفس الدور أيضا في مؤسسات التعليم والتشريعات وغيرها من المؤسسات التي تحدد بأشكال مختلفة هذه الاختلافات سواء في المناهج التعليمية أو في القوانين التمييزية. لذا يطالب هذا المفهوم بالمساواة في الأدوار بين الجنسين وفي المكانة الذي يحتلها كل منهما والتخلص من التمييزات التي وضعتها البيئة الاجتماعية. (الاسكوا، 2015)

-أسس نظرية النوع الاجتماعي:

هناك عدة أسس تستند عليها هذه النظرية والتي تتمثل في:

1-الأدوار المنوطة ب شكل عام بالرجل والمرأة والمحددة من قبل العوامل صادية والاجتماعية والثقافية وأكثرها العوامل البيولوجية.

2-إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.

3-إتاحة الفرص المتكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف القدرات الكامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تقيدهم بالقيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع.(أبو رموز،2005)

يتضح من خلال ما ذكر في السابق أن هناك اختلاف بين المفاهيم التي استندت عليها النظريات التنموية النسوية، حيث أن النظرية الليبرالية النسوية لها مبادئ رئيسية تؤمن بها وهي الحرية الفردية وأن النمو الاقتصادي في المجتمع يتم من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، أما النظرية الاشتراكية والماركسية أن جوهر اضطهاد النساء هو النظام الطبقي والملكية الخاصة فإدى ذلك إلى سيطرة الرجل على المرأة وتعزيز الذكورية، وأن النظريات النسوية تطورت مفاهيمها عبر الزمن، التي من أهمها النوع الاجتماعي التي تحدثت عن تقسيم الأدوار بين الجنسين والأختلافات البيولوجية والعمل على إزالة تلك الصور النمطية التي وضعت للجنسين.

أما النظرية الأكثر توافقا مع الدراسة فهي النسوية الاشتراكية، لأنها تؤمن بتحرير المرأة من القيود الاجتماعية ودورها التقليدي كربة منزل، والسعي لتقدمها للدصول على وظائف ذات قيمة مرتفعة ودخل متساوي مع الرجل، ووضع قوانين الطلاق والميراث لصالح المرأة، إضافة إلى هذا الاتجاه يسعى لتحقيق بناء مجتمع مبني على الحرية والعدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل في كافة مجالات الحياة.

8.1.2.1.2 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية:

المقدمة:

تعتبر المؤسسات النسوية الفلسطينية أهم ركائز منظمات المجتمع المدني وجزء مهم من المنظمات النسوية العربية، كان لها تاريخ عريق في النضال ضد الاحتلال وتقديم عدة خدمات إنسانية واجتماعية من خلال عدة برامج تبنتها، لتحسين وضع النساء في المجتمع الفلسطيني. وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات نتيجة حاجة المجتمع المحلي، أما في حالة المجتمع الفلسطيني تعتبر هذه المؤسسات ليست جديدة وإنما تعود جذورها لزمان الانتداب البريطاني، وتعددت أشكالها وأهدافها، وبدأت بالانتشار في كافة محافظات الوطن، واختلفت برامجها وفتتها المستهدفة. و سيتناول هذا الفصل المراحل التاريخية التي مرت فيها النسوية الفلسطينية، من خلال مرحلة ما قبل النكبة وفترة الحكم الأردني (1948-1967)، ومرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)، ومرحلة وصول السلطة الوطنية الفلسطينية (1994).

-مرحلة ما قبل النكبة:

كانت في هذه الفترة تعاني المرأة الفلسطينية من أوضاع اجتماعية لم يختلف عن بقية الدول العربية، العادات والتقاليد التي كانت مهيمنة بتلك الفترة تؤمن أن الوظيفة الأساسية للمرأة هو البقاء في المنزل وتربية الأبناء، واقتصرت دور النساء فقط في مقاومة الاستعمار. والبداية الفعلية كانت لأول تنظيم نسائي فلسطيني على الصعيد الاجتماعي والسياسي فكانت من خلال تأسيس "اتحاد نساء فلسطين في القدس" عام 1921. وكانت الانطلاقة الأولى لهذه المنظمة عبر المؤتمر الأول لاتحاد النساء العربيات عام 1929، التي شاركت فيه أهم القيادات النسائية الفلسطينية. (دليل المؤسسات النسوية في فلسطين 1993:13)

تميزت هذه الفترة في تأسيس أول تنظيم نسائي في القدس الذي كان له دور مهم في إشراك النساء في النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني، والعمل على إخراج النساء من المنزل والمشاركة في الحياة العامة التي تعتبر إحدى معايير التنمية.

-فترة الحكم الأردني(1948-1967):

تميزت الحركة النسوية الفلسطينية عن غيرها من الحركات النسوية العربية بأنها خاضعة لسيطرة الاحتلال، ونتيجة النكبة التي حدثت في عام 1948 التي أدت إلى تشريد الشعب الفلسطيني وتهجيره سواء إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو في الشتات، فكان عليها معالجة الوضع الإنساني الصعب للتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. ولقد أسهمت المرأة في تلك الفترة هو الحفاظ على الهوية الوطنية وحق العودة، و ساهمت بتأسيس عدة منظمات نسوية ذات طابع خيرى وإغاثي، مثل بعض مراكز التدريب المهني للنساء ورفع المستوى الثقافي والتعليمي وإعادة التأهيل لإشراكهم في المشاريع الإنتاجية الصغيرة للحصول على الدخل البسيط، وتميزت هذه الفترة بالربط بين العمل السياسي والاجتماعي والثقافي. ومن أهم الجمعيات النسائية التي تأسست في تلك الفترة: جمعية النهضة النسائية في الناصرة عام 1948 بهدف منع الناس من الهجرة، وإنشاء حزب البعث تنظيماً سياسياً بقيادة مي الصايغ عام 1954. (جاد2003:43)

يمكن القول بأن تلك المرحلة احدثت تغييرات نسبية في القيم وملامح العلاقات الاجتماعية التي كانت تحكم القرى والمدن الفلسطينية، نتيجة سماح للمرأة بالخروج إلى العمل، من خلال إنشاء عدة جمعيات ذات طابع إغاثي وإنساني التي كان لها دور ملموس في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وبروز القيادات النسائية التي عملت في العمل الاجتماعي والانضمام إلى الأحزاب السياسية وقيادتها.

-مرحلة الاحتلال الإسرائيلي(1967-1994):

تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين أساسيتين وهما، مرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية الأولى(1967-1987)، مرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى(1987-1994).

-مرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية الأولى:

جمعت أنشطة المؤسسات النسوية في تلك المرحلة بين العمل السياسي والاجتماعي، على الصعيد شاركت المرأة في التنظيمات السياسية وإقامة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية والأضرابات ضد ظلم الاحتلال، أما بالنسبة لأعمال الاجتماعية ساهمت في تقديم خدمات اجتماعية للأسر الفقيرة والمتضررة، لكن اقتصررت هذه الخدمات على نطاق المدن فقط مع إهمال غالبية النساء التي تسكن في الريف والمخيمات. فالبرامج النسائية بقيت أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة

الفعالية في إحداث تغيير جوهري في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمرأة المتمثل في الاضطراد الاجتماعي والطبقي. وبالرغم من ذلك أُنشئت أهم ثلاثة منظمات نسائية فلسطينية مثل: "لجنة المرأة العاملة" عام 1980، و"لجنة المرأة الفلسطينية" مارس عام 1981، و"لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" حزيران عام 1982 تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية التي تخص المرأة مثل التحرر ومساواتها بالرجل، والاهتمام بالذ شاطات الاجتماعية مثل مساعدة أسر المعتقلين، وإقامة الفعاليات والندوات في يوم المرأة العالمي. (الصوراني، 2002:75)

اهم إنجازات تلك المرحلة أنشاء أهم المنظمات النسائية الفلسطينية التي ما زالت نشطة في برامجها لحد الان، ولعبت النساء في تلك الفترة دور مهم على الصعيد الوطني والثقافي والاجتماعي، بالرغم من ذلك لم تصل المرأة إلى المشاركة في صنع القرارات السياسية.

-مرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى:

عانت المرأة الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987، من ظروف معيشية صعبة نتيجة الاشتباكات الإسرائيلية مع فصائل المقاومة، وحاولت سلطات الإسرائيلية في التضيق على عمل المؤسسات النسوية الفلسطينية وإغلاق بعضها بحجة مخالفة القوانين. لكن حققت إنجازات على الصعيد الاقتصادي، من خلال مساعدة النساء على إنشاء مشاريع إنتاجية والتعاونية، لبناء اقتصاد وطني مستقل ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية. أما على المستوى الاجتماعي قدمت العديد من المساعدات الانسانية لأسر الجرحى والمدّثرين من الانتفاضة، وكانت تلك الأعمال عززت النظرة الايجابية باتجاه الحركات النسوية واكتساب الاحترام من قبل المجتمع. (كتاب، 1996:143)

وكانت أهم إنجازات تلك الفترة وضع ميثاق المرأة عام 1994 بمشاركة التنظيمات النسائية المختلفة، والاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والعمل على تعديل بعض التشريعات القانونية، وازدياد في عدد النساء المشاركات في الاحزاب السياسية والنقابات، وظهور بعض المنظمات الغير حكومية مثل طاقم شؤون المرأة، والأمور التي لا بد أن نذكرها هو دور المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال بالانتفاضة الأولى ووقوفها بجانب الرجل من خلال اشتراكها الواسع بالأحزاب والحركات الوطنية وقيامها بنشاطات متنوعة لدفاعها عن أرضها.

-مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد توقيع اتفاقية اوسلو عام (1993)، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1994) طرأ متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على مفهوم التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة للمرة أولى إدارة تنموية رسمية، وقد امتلكت هذه الإدارة، بموجب اتفاقية اوسلو، أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة عملية التنمية والتأثير فيها، وكما قدمت الجهات المانحة الدعم أيضا للسلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدتها بمواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، عن طريق إطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ابراهيم، 2005).

ومع الانتشار الكبير والمتعدد من المنظمات الغير الحكومية في المجتمع الفلسطيني، إلى استقطاب عدد كبير من الكوادر الشبابية في إطار مشاريع التنمية متعددة الأهداف، وانتشرت أيضا مشاريع تمكين المرأة اقتصاديا عن طريق مشاريع مدرة للدخل، وتم العمل أيضا على مشاريع هدفها تمكين المرأة سياسيا، من خلال تشجيع النساء على الالتحاق بالمناصب السياسية العامة مثلا. وكانت معظم تلك المشاريع بشقيها الاقتصادي والسياسي، تتم بمعزل عن رؤية الوضع العام الذي يؤثر بشكل كبير على نجاحها واستدامتها بفعل الاحتلال، مما أدى إلى فشل العديد منها، وعلى الرغم من نجاح العديد من المنظمات الغير الحكومية في تقديم خدمات هامة وحيوية لشرائح اجتماعية عديدة إلا أن المتتبع يرى بأنها لم تستطع أن تشكل بديلا للأحزاب السياسية التي أصابها الوهن، ولا للمنظمات الجماهيرية تلك التي نجحت في استقطاب وتنظيم أعداد كبيرة من الجمهور ولكنها لم تستطع فرز القيادات جماهيرية على المستوى الوطني (جاد، 2014).

وترى الباحثة بعد عرض تاريخ نشوء المؤسسات النسوية الفلسطينية، من لحظة التهجير والاحتلال، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية التي كان لها دور بارز على صعيد المجتمع المدني وفي قضايا النساء خاصة، من خلال اثبات قدرتها على مواجهة الاحتلال، وصولا لمرحلة ما بعد تأسيس السلطة، الذي طرأ عدة تغيرات على إلية هذه المؤسسات لتتناسب مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ونلاحظ في هذه المرحلة كان هناك التذني الواضح في نسبة مشاركة النساء في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

ولكن كان هناك تطور في استراتيجية عمل هذه المؤسسات خصوصا فيما يتعلق في برامجها، حيث اشتملت هذه البرامج على تثقيف وتوعية، وورشات عمل تدريبية والبرامج الخدمائية وازدياد التركيز على المفهوم النوع من قبل تلك المؤسسات، وبالرغم من ذلك ما زال هناك صعوبات في إمكانية حصول التنمية في المجتمع الفلسطيني نتيجة سيطرة العادات والتقاليد والنظرة الدونية للمرأة والاحتلال الإسرائيلي.

9.1.2 برامج وتوجهات المؤسسات النسوية الفلسطينية:

لقد طرأ تغير على عمل المؤسسات النسوية الفلسطينية بعد دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية، حيث أصبحت التنظيمات النسوية تشتمل على أشكال عدة ومتنوعة أولها الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات متنوعة للنساء، إضافة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أضيف إلى ذلك عددا من الأطر النسوية الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب السياسية. وحدث تغير أيضا من ناحية مصادرها وتمويلها، وأصبحت تخضع لوزارة الداخلية ولقوانين تنظم أعمالها وأتباع العمل الديمقراطي، والاهتمام أكثر بمفهوم النوع الاجتماعي (الجنس) في وجود عناصر نسائية تعمل فيها، وتوقيع على اتفاقية "سيداو" التي تعنى بالنوع الاجتماعي.

وعملت بشكل كبير أيضا على مستوى الأهداف والبرامج، إضافة لدرجة الوعي والمعرفة باحتياجات المرأة في مواقع تواجدتها المختلفة، واتخذت المؤسسات النسوية الفلسطينية بشكل عام ثلاثة أشكال رئيسية:

- الجمعيات: وطابعها إغاثي ولكن مهماتها تشمل تنمية المرأة ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

- الأطر والاتحادات: وهذه تشمل تمكين وتقوية المرأة من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، ورفع مستوى المرأة الثقافي، وتعريفها بحقوقها جميعا.

- المراكز: وهذه بدورها تعد نفسها صاحبة الرؤية الأوضح من حيث المهام حيث يتركز عملها على تنمية المرأة ثقافيا اجتماعيا وسياسيا، وسن التشريعات، وتوعية المرأة من أساس النوع الاجتماعي من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي. (عامر، 2007)

وتوسع عمل المنظمات النسوية و الأهلية الفلسطينية بعد مجيء السلطة، فالبعض منها كانت تتبع لأحزابا سياسيا معروفة، فعلى سبيل المثال كانت الإغاثة الزراعية وجمعية تنمية المرأة الريفية تتبع الحزب الشيوعي وتتلقى الدعم المالي منه. وتوسعت هذه المؤسسات على شكل مراكز، وجمعيات واتحادات، ولجان، وطواقم انتشرت جغرافيا في كل المدن والأرياف والمخيمات. وكذلك تعددت هذه المؤسسات وظيفيا ما بين المؤسسات الحقوقية، وإرشادية واستشارية، وبحثية وتطوعية، وإغاثية، اقتصادية وإقراضية، وفيما كانت هذه الجمعيات الصغيرة ذات الطابع الإغاثي والصحي مثلا تنتشر في الأرياف، وكانت هذه المراكز كبيرة والمؤسسات الحقوقية ومراكز الأبحاث، وقد كانت تهتم في إيجاد جهات مموله لمشاريع المرأة ومخططاتها، ولعل هذه المؤسسات قد حققت النجاحات في مواقف وظروف عدة من ناحية، وواجهت التحديات وصعوبات من جهة أخرى(عبد الهادي،2004).

وترى الباحثة من خلال ما ذكر سابقا أن حـ صل تغيرات كبيرة في إلية عمل المنظمات النسوية الفلسطينية منذ نشوء السلطة الوطنية، حيث أصبح هناك توسع في طريقة عملها وأشكال عدة من التنظيمات التي تهتم بقضايا النساء، وفي تقديم خدمات متنوعة لهم وبعض هذه التنظيمات كانت تابعة للأحزاب سياسيا داعمة لعملهم ونشاطاتهم. وتشكلت عدة مراكز وجمعيات، واتحادات، لتقديم برامج متعددة سواء ذات طابع إغاثي، إرشادي، والصحي تطوعي للنساء في كافة أرجاء الوطن.

10.1.2 الصعوبات التي تواجه المنظمات النسوية:

إن العمل النسوي الفلسطيني قد واجه إشكاليات عدة ومتنوعة كـ بعض القوانين والتشريعات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي يوجد فيها تمييز واضح ضد المرأة الفلسطينية، والقانون الإسرائيلي بالنسبة للقدس المحتلة. هذه القوانين التي تركت بدورها المرأة الفلسطينية في حالة من الحيرة، مما أسهم في المزيد من ضعف مركزها القانوني، ومكانتها في الحياة العامة والأسرة بشكل خاص، كون أن القانون ينطلق من النظرة الذكورية في التعامل مع المرأة، وتضمن القوانين والتشريعات السارية نصوصا انطوت على تمييز واضح مبني على أساس النوع الاجتماعي، ووضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل أمام القانون الذي يتعامل معها على أنها مواطنة من الدرجة الثانية، فالتشريعات السارية لم تلتفت إلى مصالح المرأة واحتياجاتها وإرداتها،

بل كانت في الغالب قوانين جائرة هدفها تحقيق إرادة المعتدي وحماية مصالحه، هذا أدى إلى صعوبة في العمل السياسي والاجتماعي للمنظمات النسوية(سنيورة وآخرون، 2008).

ومن الصعوبات التي تواجهها المنظمات النسوية أيضا التمويل وتأثيره على طريقة عمل هذه المنظمات، يدور الكثير من الخلط والتأويل حول موضوع التمويل التي تحصل عليه المؤسسات النسوية خاصة، لاعتقاد الكثير بارتباط هذه المؤسسات بالمنظومة التحريرية، وإخراج النساء عن النهج العام والعادات والتقاليد والنظام الاجتماعي القائم، ويرى العديد من الفلسطينيين أن سياسة التمويل التي تتلقاها المراكز والمؤسسات النسوية تثير الحقيقة الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول أهداف التمويل الخارجي المؤقت المقدم للشعب الفلسطيني، والذي كما يتضح له شروطه ومحدداته السياسية، فالمساعدات والقروض الممنوحة للشعب الفلسطيني، سواء كسلطة أو كمنظمات حكومية هي ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي هو دفع ما يسمى بمسيرة السلام المتعثرة، وهذه المساعدات والقروض لا علاقة لها أصلا ببناء البنية التحتية أو البنية الفعلية على الأرض، علما بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحدها أساسا الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وأستراليا غالبا(عبد الهادي، 2004).

نلاحظ من خلال ما ذكر سابقا أن المؤسسات النسوية الفلسطينية برامجها متنوعة ومتعددة، ولديها عدة أهداف تسعى لتحقيقها، لكن غالبية المؤسسات تسعى لتحقيق هدف التطوير وتنمية قدرات المرأة الفلسطينية، ولديها أهداف أخرى مثل تمكين النساء العلامات والريفات، والعمل على تعديل بعض التشريعات التي يوجد فيها تمييز واضح ضد المرأة، وعقد ندوات توعية مجتمعية ضد العنف باتجاه المرأة والعمل على تأمين الملاجئ لحماية النساء المعنفات وتعزيز الصحة النفسية والجسدية لديهن، والقيام بدراسات بحثية خاصة بالمرأة الفلسطينية، وهناك العديد من الصعوبات التي تواجه العمل النسوي في فلسطين مثل القوانين التي يوجد فيها تمييز واضح ضد النساء، وسياسات التمويل التي يضعها بعض الممولين لتمويل المشاريع التنموية التي تخدم في بعض الأحيان الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبر كل ما ذكر عامل معيق لتنمية في المجتمع الفلسطيني.

11.1.2 مؤشرات تنموية عن المرأة الفلسطينية:

بعد عرضنا سابقاً عن المفاهيم المتعلقة بالتنمية ومجالاتها، فبهذا القسم سوف ننقل الضوء على مؤشرات التنمية المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، من خلال مجموعة من المؤشرات المختلفة والمتنوعة، تبعا لاحصاء الفلسطيني مثل التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاقتصادية، أن النماذج تعطي مثالا عن واقع تنمية المرأة في المجتمع الفلسطيني، من خلال التالي:

المؤشرات الديمغرافية: يتسم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث أشارت التقديرات السكانية منتصف عام 2021، أن نسبة الأفراد (0-17) بلغت 44.2%، (44.5% ذكور و44% أناث)، يزيد معدل البقاء على قيد الحياة عند الولادة لدى الإناث حوالي سنتين عنه لدى الذكور، وانخفاض متوسط حجم الأسرة إلى 5.1 فردا بواقع (4.7 فردا في الضفة الغربية و5.7 فردا في قطاع غزة) عام 2020، الأمر الذي قد يدل على انخفاض الخصوبة والتوجه نحو بناء الأسرة النووية على حساب الأسر الممتدة.

وأظهرت البيانات أيضا أن نسبة النساء في الفئة العمرية (20-24 سنة) تزوجن قبل بلوغهن 18 سنة أخذ في الانخفاض من 18% عام 2007 إلى 13.4% عام 2019، 34% من الإناث (15 سنة فأكثر) لم يتزوجن أبدا مقابل 42.1% من الذكور، وقد يشير ذلك إلى إن الزواج المبكر لدى الإناث أعلى من الذكور. (الجهاز المركزي لأحصاء الفلسطيني، 2021)

- مؤشر الفقر: نسبة الفقر بين الإناث في قطاع غزة أكثر بحوالي 4 أضعاف من مثيلاتها في الضفة الغربية، وتزيد نسبة الفقر بين الأفراد في الأسر التي ترأسها الأنثى في قطاع غزة والتي بلغت 54% من إجمالي الأسر التي ترأسها إناث عن مثيلاتها في الضفة الغربية والتي بلغت 18.6%، ومن المرجح أنه بدون هذه الحماية والمساعدة الاجتماعية سيقع في الفقر عدد أكبر من الأسر التي تعولها النساء، أما بالنسبة لمعدل انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية 13%، يبلغ معدله بين البدو في منطقة "ج" 61%. والحوامل والمرضعات عرضة بشكل خاص لمخاطر سوء التغذية بسبب انعدام الأمن الغذائي. كما تواجه الفلسطينيات في القدس الشرقية قيودا عاما أدت إلى انخفاض مستويات معيشة السكان جميعهم. وساهم الجدار الفاصل في الضفة الغربية والسياسات التمييزية

التي تنفذها إسرائيل، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية وتقسيم الأراضي والتخطيط، في إفقار الأسر الفلسطينية.(الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2021)

-مؤشر التعليم ومحو الأمية: تقلصت الفجوة بين الرجال والنساء في معرفة القراءة والكتابة، حيث ارتفعت المعرفة في القراءة والكتابة للنساء بنسبة حوالي 9%، وتشير البيانات إلى أن نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي فاعلى وصلت 47.8% مقابل 41.4% من الذكور، لكن ما زال طلبية المرحلة الثانوية (الذكور والإناث) يتجهون إلى التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية بشكل كبير، ومن الملاحظ أن الإناث يتجهن إلى دراسة العلوم الإنسانية بشكل أكبر، وأن نسب المعلمات الإناث أخذت بالارتفاع إذ وصلت 59.5% في العام الدراسي 2021/2020 مقارنة 55% في العام الدراسي 2011/2010، ونسبة خريجات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 45%، وإذا قارنت هذه النسبة مع دول عربية أخرى تعتبر منخفضة مثل تونس 58% وتليها الجزائر 55%، و سلطنة عمان 53% و سوريا 50%، ثم السودان 47%. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2021).

-مؤشر المشاركة في العمل: انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة مقارنة بالسنوات السابقة، ولا زالت الفجوة كبيرة، إذ إن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف من مشاركة النساء عام 2020، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 65.1%، بينما وصلت 16.1% بين الإناث وتعتبر منخفضة مع بعض الدول العربية مثل تونس التي فيها معدل مشاركة النساء في القوة العاملة 20.5% ومصر التي تتراوح نسبة مشاركة النساء في قوة العمل 24.2%. وبلغت نسبة الذكور في القطاع غير المنظم 46.2% مقابل 25.1% للإناث، وتعتبر نسبة المشاركة في القوة العاملة بين الأفراد الذين أنعموا 13 سنة دراسية فأكثر الأعلى بين كل من الرجال والنساء المشاركين في القوة العاملة.

وتعمل حوالي ثلاثة أرباع النساء العاملات في أنشطة الخدمات، وتعمل ثلثي النساء (15 سنة فأكثر) كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكتبة، غالبية النساء والرجال يعملون بأجر مع وجود بينهما، حيث نسب العاملات بأجر أعلى من نسب الرجال، ولكن هناك فجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغ معدل البطالة 40.1% للنساء وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة مع

تونس التي تتراوح فيها معدل البطالة الإناث 22.3% و 22.5% للرجال في عام 2020. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2021)

- مؤثر العنف ضد المرأة: تعاني النساء الفلسطينيات العنف المزدوج، عنف الاحتلال وممارسته والهيكل الأبوية لمجتمع الفلسطيني، التي تعرضها للأذى في المجالين العام والخاص، مما يهدد حياتها و سلامتها الجسدية. فإن منع النساء من تقرير مصيرهن يعتبر شكلا جوهريا من أشكال العنف السياسي ضدهن. وتعرض النساء الفلسطينيات إلى كافة أشكال العنف، لا سيما العنف الأسري والتحرش الجنسي والجرائم وما يسمى بجرائم الشرف والإيذاء البدني والجسدي والزواج القسري وزواج الأطفال. وقد وثقت الروابط المعقدة بين الانكشاف على العنف المتعلق بالاحتلال وزيادة تعرض النساء للعنف على أساس الجنس. وفي عام 2016-2017، سجلت منظمات المجتمع المدني ومقدموا الخدمات 22.222 حالة من العنف على أساس الجنس.

ويبلغ إلى وحدات حماية الأسرة والأحداث التابعة للشرطة المدنية الفلسطينية ما يقرب حوالي 3000 حالة عنف ضد النساء سنويا. ويرجع معدل الانتشار الفعلي للعنف على أساس الجنس أعلى من الحالات المسجلة أو المبلغ عنها، نظرا أن النساء والفتيات يتثنين بشدة عن الإبلاغ. ويذكر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنه على خلفية تزايد الحرمان الاقتصادي والعنف السياسي، تنتشر جرائم قتل النساء وهي في ازدياد، إضافة إلى العديد من حالات القتل على خلفية الشرف.

وتؤكد التقارير السنوية لمكتب النيابة العامة أن جرائم قتل النساء والفتيات ترتكب بالغالب من الأقارب والمقربين. وقد وثق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 23 جريمة قتل للنساء والفتيات الفلسطينيات في أنحاء البلاد في عام 2016 و 28 جريمة في عام 2017. وترتفع حالات عنف الشريك الحميم والاعتداء الجنسي والزواج القسري. خاصة في قطاع غزة والقدس الشرقية، بأن خدمات الحماية المتعددة والقطاعات محدودة ويصعب الحصول عليها. (مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي والمساواة، 2018)

-مؤشر المشاركة السياسية للمرأة: وفقا لبيانات عام 2019، فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن من النساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات بسلك الدبلوماسية، كما أن هناك امرأة وحدة تشغل مناصب محافظ من أصل 16محافظ، ودسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط عام2020 فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجد سد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% من الرجال.(الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2020)

12.1.2 أوضاع النساء في الريف الفلسطيني:

تعاني المرأة في الريف الفلسطيني من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة تجعلها أكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر، حيث تشير الأحصائيات للعام 2015 أن 65% من العمل الزراعي في فلسطين يتم بأيدي النساء الريفيات بدون أجر كونه في أغلب الأحيان جزء من عمل الأسرة. وجانب آخر تشير تقارير جمعية المرأة الريفية أن هناك فجوة كبيرة بين من يعمل في الزراعة ويملك الأراضي الزراعية. وتزداد الصعوبات على المرأة الريفية في ظل استمرار الاحتلال وسيطرته على 61% من الأراضي الزراعية خصوصا في مناطق ج والتي أثرت بشكل كبير على دور النساء الريفيات.

وأثر الوضع السياسي التي أدى إلى تغير دور المرأة الريفية حيث لم تعد المرأة تعمل في الزراعة فقط، وإنما تسعى لأخذ الدور في سوق العمل حيث بلغت نسبة النساء العاملات في السوق العمل الفلسطيني حوالي 19% عام 2017، مما أدى إلى صعوبة كبيرة لعودة نساء الريفيات للعمل في قطاع الزراعة خصوصا الشبابات.

وهناك العديد من المعوقات التي تؤثر على المرأة الريفية الفلسطينية مثل حرمان المزارعات من رؤوس الأموال والموارد الأساسية وعلى رأسها ملكية الأرض، وضعف الحصول على القروض الائتمانية ونقص الدورات التدريبية والمعلومات الإرشادية. وضعف تقدير عمل المرأة، وعدم احتسابه بالدخل الوطني، حيث يعتبر عمل المرأة في الزراعة يندصر بدورها الإيجابي نظرا لانها في الغالب تعمل في ممتلكات أ سرتها دون أجر، وعدم وجود أي نوع من الحماية للنساء العاملات

في الزراعة سواء من ناحية القانونية أو الاجتماعية بحيث لا يوجد عقد عمل أو تأمينات وتعويضات، وأشارت الأحصائيات بأن النسبة الذين لا يتقاضون أجر من المزارعات 71% لأن يعملن في أرض العائلة. بالإضافة إلى أن المرأة المزارعة تتلقى أجر أقل من رجل المزارع الذي يعمل في نفس المهنة، بالرغم من عملها لمدة 14 ساعة يوميا وغالبية أجر العمل يذهب لزوجها أو أسرتها.

ومن أهم التحديات أيضا التي تواجهها المرأة الريفية هو الموروث الثقافي الذي يضعها بثلاثة أدوار (انجابي، اجتماعي، انتاجي) حيث يجب عليها القيام بهم بالحكم النظام القبائلي والعشائري. وعدم وجود استراتيجيات إعلامية واضحة مرتبطة بشاريع التنمية الشاملة، وهناك تجاهل إعلامي لدور المرأة الريفية، ونقص كبير في الدراسات الشاملة الفلسطينية التي تتحدث عن أوضاع النساء في الريف الفلسطيني. وتعاني النساء الريفيات من عدم وجود نظام يحمي المنتج الوطني نتيجة المنافسة الشديدة في حالة الانتاج والبيع مما جعل المزارع أو المزارعة الفلسطينية يبتعدون عن الزراعة لأنه أصبح عمل غير مجدي اقتصاديا لديهم. [/https://cedaw.ps](https://cedaw.ps)

وتم العرض بالسابق عن أوضاع النساء بالريف الفلسطيني، الذي يوضح لنا أنها تعيش في ظروف صعبة حيث أنها أكثر عرضة للفقر وتهميش من ناحية البيئة الاجتماعية والسياسية، وبيئة العمل القاسية في الزراعة من ناحية عملها لساعات طويلة وتلقيها أجر أقل من الرجل وعدم وجود نظام يحميها من ناحية القانونية والاجتماعية، بالإضافة إلى الموروث الثقافي التابع للنظام القبائلي والعشائري الذي يفرص قيود على تصرفاتها وحياتها، مما جعلها تعيش في بيئة معيقة وغير مشجعة للتطوير من ذاتها.

13.1.2 قصص نجاح:

قصة نجاح سيدة تدعى نجاه ارميلية من بلدة نعلين في محافظة رام الله، الناشطة السياسية والمجتمعية، التي كانت رحلتها في العمل السياسي والمجتمعي الحافلة بالتحديات، لم يمنعها واجبها كأم وربة منزل، من تمكين ذاتها والالتحاق بالدورات والبرامج في كافة المجالات التي تقدمها المنظمات النسوية، كما شاركت أيضا في المؤتمرات والدورات المحلية والدولية في مسعى منها لتطوير شخصيتها وبناء قدراتها، التي لم تؤمن يوما بأن دورها في المجتمع يقتصر على أن تكون

أم أو ربة منزل فقط، بل بحثت عن العديد من الوسائل التي توصلها بأن تكون امرأة ناجحة في المجتمع. في هذا الإطار بدأت ارميلية بغرفة من منزلها لصالح جمعية تنمية المرأة الريفية لمدة عام لعقد أنشطة تتعلق بقضايا النساء، وفي عام 1996 افتحت الجمعية مقرا لها في القرية، ما أتاح لها ترؤس نادي الذسوي لمدة ست سنوات. ولم يتوقت طموح ارميلية عند هذا الحد، بل إلى النطاق المجتمعي التي واجهت فيه العديد من التحديات، حيث تر شحت في العام 2005 لع ضوية المجلس المحلي في قريتها، وفازت بالعضوية، وثم شقت طريقها باتجاه آخر من خلال تأسيس جمعية زراعية وقفت على رأسها، واستطاعت من خلالها خدمة مجموعة من المزارعين والمزارعات كون القرية تعتمد على الزراعة. كما أسست روضة الأطفال وعملت مديرة للروضة دون أي مقابل مادي، وأسست أيضا جمعية نسوية خيرية تخدم قريتي الديوك والنويعة، والهدف الرئيسي من تأسيسها إيجاد بدائل لتشغيل النساء بدل العمل بالمستوطنات. لكن من التجارب المهمة المميزة لها هو تشكيل أئتلاف مؤسسات أريحا والأغوار لتطبيق القرار الأممي 1325. ومن خلال تلك التدريبات التي تلقيتها هي وزميلاتها تمكنت من قيام مبادرة تتعلق بحقوق النساء ضمن قرار 1325، ومثابرتها على حصول وظيفة منسقة في منطقة أريحا والأغوار لتعمل بعد ذلك في برنامج دعم الانتخابات لمدة ثمان سنوات وتشجيع السيدات على المشاركة السياسية المواطنة والحقوق والواجبات والعديد من البرامج التوعوية والاقتصادية للنساء. لكن بالنسبة لها كان عملها في عضوية المجلس البلدي النويعة والديوك تجربة أخرى لم تخل من التحديات، لكنها واجهت التحديات وأثبت وجودها. النجاح الأهم التي استطاعت تحقيقه من خلال هذه التجربة هو وصولها إلى مراكز صنع القرارات وحظيت بالقبول من الجميع وثقة الناس بأهمية تغيير واقعهم.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm>

2.2 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والعالمية موضوع تنمية المرأة من أبعاد متعددة ومتنوعة سواء اجتماعية واقتصادية وغيرها، وسوف يتعرض الباحث أهم الدراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة وذلك لمعرفة موقع الدراسة مما تم انجازه من الدراسات السابقة والكشف عن الأهمية

الخاصة لموضوع الذي تعالجه الدراسة، وتم تصنيف الدراسات إلى: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

1.2.2 الدراسات العربية:

1- دراسة كفارنة (2019) بعنوان: "المؤسسات النسوية ودورها في التنمية الاجتماعية في فلسطين": هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤسسات النسوية ودورها في التنمية الاجتماعية في فلسطين خاصة في محافظات قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في الأعضاء العاملين في الإدارة التنفيذية للمؤسسات النسوية من عمر 18-56 عاما والبالغ عددها 153 فردا، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية إلى أن عينة الدراسة تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين بوزن نسبي 93%، كما تسعى إلى تعزيز فرص التعليم الجيد بنسبة 85%، وتساعد في دعم التنمية الصحية بنسبة 86%. وأوصى الباحث المؤسسات النسوية بزيادة التنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل العمل.

2- إسماعيل (2015) بعنوان: "تطور الفكر النسوي في قطاع غزة والضفة الغربية (1990-2006)": هدفت الدراسة التعرف على تطور الفكر النسوي الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين 1990-2006، والمنهج الدراسة هو البحث التاريخي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن ازداد عدد المؤسسات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير وواضح، ولم يرافق ذلك الإزدياد تغير فعلي ملاحظ وملحوظ في حياة النساء الفلسطينيات، وتعمل المؤسسات النسوية ضمن مجموعة من البرامج والتدريبات المتشابهة والمتكررة وعبر مجموعة من الأهداف المحددة، وتقدم المؤسسات برامج ودورات تناولت حقوق المرأة، مثل العنف ضد المرأة، الزواج المبكر، الطلاق، دون الحديث عن واجبات المرأة، وكيفية اختيار شريك حياتها، وكيف تواجه مشكلاتها مع زوجها والسيطرة عليها، وما هو الزواج وما مسؤولية الطرفين، وأوصت الدراسة بالتالي: ضرورة وجود مرجعية واحدة واتجاه واحد وأهداف محددة تعمل من خلالها المؤسسات النسوية، والعمل على إيجاد وخلق مشاريع مدرة للدخل بحيث تلبي المؤسسات النسوية احتياجاتها وميزانيتها المالية من تلك المشاريع، توفير برامج خاصة للنهوض فعلا بحقوق المرأة الفقيرة

والأمية في المناطق المهمشة والتوعية في تلك المناطق حول حقوق وواجبات كل من الذكر والأنثى.

3-دراسة نجم(2013)بعنوان:"دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلستينية-دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها":هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلستينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب معايير تحليل محتوى الخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية للمدة 3 سنوات مضت. تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي والتمكين التعليمي التمكين الاقتصادي التمكين السياسي التمكين الصحي، لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (أهلية وحكومية) وكذلك نوع الوثيقة والخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

4-دراسة الخاروف والحديدي(2011)بعنوان:"مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية:دراسة تقييمية":هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي وكانت إداة الدراسة الاستبيان المكون من (170)مشارك في المشروع، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:كفاية المشروع من حيث رضا المشاركة بالمشروع بدرجة مرتفعة، حيث بلغت هذه الكفاية في زيادة وتعزيز المرأة اقتصادياً بنسبة (50%) واجتماعياً بنسبة (81%)، مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة فيها بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات وبأسرتها في المجالات المختلفة.

5-دراسة دراغمة(2010)بعنوان:"دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والاقصادية":هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظة نابلس، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتحليل البيانات واستخلاص النتائج حيث تم استخدام استبانة مكونة من 53 فقرة، وقد أظهرت النتائج أن 61% من خبراء العمل التنموي يؤكدون أن هناك دور متوسط للجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كذلك تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة المبحوثين تبعاً لمحاورها بحسب كل المتغيرات(الجنس، المؤهل العلمي، القطاع، مكان العمل، سنوات الخبرة)، وكذلك تبين وجود فروق في استجابات أفراد العينة في دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة نابلس حسب مؤهلاتهم العلمية في كل مجالات الصناعة، والتنمية الاقتصادية والثقافية والصحية والتنمية الاجتماعية والدرجة الكلية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك وجود فروق حسب سنوات خبرتهم في كل مجالات الزراعة والصحية والتنمية الاجتماعية والدرجة الكلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6-دراسة أيوب(2010)بعنوان:"الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر وأثرها على النساء في الريف السوري":هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر على النساء في الريف السوري، ومن بين النتائج العديدة التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة بالمشاريع الصغيرة كأداة لتمكين بأن جميع المشاريع المبحوثة هي مشاريع نقدية وليست عينية، و70% من المشاريع هي مشاريع ثروة حيوانية، 19% من المشاريع هي خدمية، 7% مشاريع زراعية، و4% مشاريع حرفية ويدوية وتصنيعية، وتبين أن 81% من المشاريع كانت المرأة صاحبة الفكرة من المشروع ونوعه ولم يؤثر أحد عليها وترى 80% من صاحبات المشروع أن رأس المال الممنوح (القرض) أقل من التكلفة الحقيقية في حين تبين أن 14% من قيمة القرض كافية لتأسيس المشروع.

7-دراسة عبد الجواد(2009)بعنوان:"استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها":هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجية التمكين والكشف عن وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين

استخدام الاستراتيجية والمرأة المعيلة عن مواجهة مشكلاتها، تكونت عينة الدراسة من (60) من النساء المعيلات المستفيدات من جمعية السلام التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وكانت أداة الدراسة مقياس المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة والمنهج المستخدم هو شبه التجريبي للتجربة القبلية والبعديّة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدي أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها وتوفير عوامل الاستقرار وكذلك ظهور تحسن في المفاهيم المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى المرأة المعيلة من خلال إقامة شبكة علاقات إيجابية تتصل بالمجتمع وتمكينها من زيادة أسرتها كذلك ساهم برنامج التدخل المهني من التخفيف من حدة الضغوط البيئية.

8-دراسة شفاقوج(2009)بعنوان:"دور المؤسسات الشركسية متمثلة في الفرع النسائي للجمعية الخيرية الشركسية":هدفت الدراسة إلى ربط دور المرأة الشركسية بمقدمة سيسوتاريخية عن دور المرأة الأردنية عموماً مركزاً على دراسة الفرع النسائي ذشأته وأهدافه وتطوره، والأدوات التي استخدمتها الباحثة هي المسح الاجتماعي بالعينة والاستبانة، والوثائق والتقارير الإدارية والمالية، والمقابلات الفردية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية إلى أن أهم سمات المرأة الشركسية في الأردن هو العيش في المجتمعات الزراعية، منذ بداية الوجود الشركسي فتميزت بالمساهمة النسبية في عملية الإنتاج ولأسيما العمليات الزراعية التحويلية، وقد حظيت المرأة الشركسية باحترام ومكانة عالية نتيجة لنظام والعادات الشركسية، والمشاركة في مسيرة التنمية التي شهدتها المملكة الأردنية .

9-دراسة أيوب(2010)بعنوان:"الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر وأثرها على النساء في الريف السوري":هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر على النساء في الريف السوري، ومن بين النتائج العديدة التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة بالمشاريع الصغيرة كأداة لتمكين بأن جميع المشاريع المبحوثة هي مشاريع نقدية وليست عينية، و70% من المشاريع هي مشاريع ثروة حيوانية، و19% من المشاريع هي خدمية، و7% مشاريع زراعية، و4% مشاريع حرفية ويدوية وتصنيعية، وتبين أن 81% من المشاريع كانت المرأة صاحبة الفكرة من المشروع ونوعه ولم يؤثر أحد عليها وترى 80% من صاحبات المشروع أن رأس المال

الممنوح (القرض) أقل من التكلفة الحقيقية في حين تبين أن 14% من قيمة القرض كافية لتأسيس المشروع.

10- دراسة عبد اللطيف (2008) بعنوان: "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة جمعية النهوض وتنمية المرأة": هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة باعتبارها إحدى الأهداف الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة لإحدى الجمعيات الأهلية المركزية ذات الفروع في بعض المحافظات والتي ركزت اهتمامها بتمكين المرأة المعيلة في المناطق العشوائية وهي جمعية النهوض وتنمية المرأة المصرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجمعية غيرت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى التمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة.

11- دراسة عامر (2007) بعنوان: "دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي التي حققتها من أجل تدسين وضع النساء، وإشراكهن في الحياة العامة وفي لجان التخطيط التنموي": هدفت الدراسة إلى إستعراض وتقييم أوضاع المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية من أجل الوصول إلى إمكانية إشراكها في صياغة الخطط التنموية، بالإضافة إلى تشخيص وتحليل الأسباب الموضوعية التي أدت إلى عدم مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتم دراسة خمسين مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية، وتوصلت النتائج إلى ضرورة معالجة الضعف الذي يعاني منه كادرها، وأهمية توفير التدريبات اللازمة له حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الاساحة التنموية، وأشارت النتائج إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من إجراءات يشكل أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية، بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، وعدم وجود خطة استراتيجية شاملة للحكومة وغياب القانون.

12- دراسة أبو فاشة (2005) بعنوان: "تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2000". هدفت الدراسة إلى تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال تناولها مراحل التطور التاريخي التي مرت به المنظمات النسوية الفلسطينية، ودرجة تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عليها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن هناك وجود قصور واضح في إداء هذه المنظمات من اختلاف ما بين الهدف والبرامج فالأهداف كبيرة بعيدة والبرامج ذات مدى قصير، وهناك معوقات كثيرة داخلية وخارجية التي تقف أمام تطور هذه المؤسسات. وأظهرت هذه الدراسة أن المؤسسات ما زالت تتبع الطابع التقليدي في برامجها وخاصة المتعلقة بتمكين النساء اقتصاديا وسياسيا. ومن أهم التوصيات التي أوصت فيها الدراسة أهمية تفعيل التنسيق بين المنظمات النسوية، وضرورة الوقوف وقفة جديدة لهذه المنظمات في إعادة النظر في صياغة أهدافها وتحديد احتياجاتها وإمكانياتها.

13- دراسة السوسية (2005) بعنوان: "واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة" دراسة ميدانية: هدفت الدراسة إلى التعرف على ما هو الدور التي تلعبه المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، وطبيعة البرامج والمشروعات التي تتبناها ومدى الاستفادة المرأة من هذه المشروعات سواء على الصعيد المادي والمجتمعي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: صعوبة سياسية تمثلت في فصل الضفة عن قطاع غزة مما يؤخر تنفيذ العديد من البرامج التنموية، وصعوبات مرتبطة بواقع المرأة الاجتماعي تتمثل في سيطرة العنصر الذكري وخاصة بالقضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية وغياب دور القوانين والتشريعات بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالمؤسسات والتي لها علاقة بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني. وبالإضافة إلى الصعوبات المالية بعدم توفير مصدر دعم مالي ثابت للمؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة، وصعوبة تغطية المصاريف الإدارية والدعم الخارجي للجهة المانحة.

14- دراسة حسين (2005) بعنوان: "دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية": هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية وإجراء الدراسات على منظمة (أكورد) بمحافظة (كسلا) في السودان، وكان منهج الدراسة هو الوصفي لمعرفة أثر مشروعات منظمة (أكورد) على المستفيدين من تلك المشروعات، وادوات الدراسة الاستبيان والمقابلة مع

المستفيدين والمسؤولين في المنظمة، كذلك تم استخدام الملاحظة وتم الاعتماد على عدد من المصادر السنوية وتقارير الأداء التي توفرت من تلك المشروعات، وتوصلت الدراسة إلى: أن مشروعات المنظمة (أكورد) بمحافظة كسلا أسهمت في تدسين الوضع المعيشي للمستفيدين، وعززت مفهوم المشاركة، والأسس التي استندت عليها المنظمة هو التمويل الأسلامي التي كان مناسبة للمستفيدين، ومن النتائج أن المرأة استفادت من المشاريع لكنها لم تؤدي إلى تطوير قدراتها للقيام بدورها في دفع عملية التنمية، ولكن كان هناك أيضا ضعف اهتمام من المنظمة بتوفير التدريب اللازم للمستفيدين، وكذلك كانت المتابعة للمشاريع غير كافية لمعالجة المشاكل التي اعترضت تلك المشاريع، وهناك قلة رصد لمزيد من المبالغ لتمويل المشروعات للمستفيدين، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة غلبة المشاريع الفردية بدلا من الجماعية، وكذلك هناك غياب في الوعي الادخاري لدى الكثير من المستفيدين وعدم تحريك الوعي المجتمعي بأهمية التعاون بين أفراد الأسرة المستفيدة في إدارة المشروع، ومن الأمور الإيجابية التي ساهمت فيها الدراسة هو توفير فرص عمل في المنطقة.

2.2.3 الدراسات الاجنبية:

1- دراسة غوديايز (2018) بعنوان: "مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة التونسية داخل الأسرة". هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التمكين الاقتصادي للنساء داخل الأسرة التونسية مقارنة مع الرجال من حيث التحكم في نفقات بالمنزل وقيادة الأسرة وحسن توظيف الزمن. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، بتوزيع الاستبانة على عينة تمثيلية من 1150 أسرة تونسية من كافة أراضي تونس.

وأظهرت الدراسة أن المرأة التونسية متمكنة من مسألة القيادة وحسن توظيف الزمن بنسبة أعلى مقارنة بنساء بعض الدول الأخرى التي أجريت فيها نفس الدراسة كبنغلادش وغواتيمالا وأوغندا وعزت الباحثة ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم بين النساء التونسيات إلا أنه لا يزال مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة التونسية داخل الأسرة ضعيفا مقارنة بالرجال إذ إن المرأة لا تأخذ القرار في مسألة التحكم في مصاريف المنزل.

2-دراسة رحمان وسلطان(2012)بعنوان:"تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية-دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت في مقاطعة حيدر أباد":هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمة جمعية في تمكين المرأة تم في ياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل أي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والاقتمادية.وتكونت عينة الدراسة من(69)عضوة من الجمعية، كانت أداة الدراسة الاستبانة والمنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنها إسهمت إيجابيا في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص العمل لأكثر من 350 من الأميات و شبه الأميات إذ أصبحن يعملن لدسابعهن الخاص.وأظهرت أيضا أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

3-دراسة دافلو(2012)بعنوان:"تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية". هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وهي دراسة نظرية وصفية اعتمدت على استعراض الأدبيات والدراسات الموجودة في هذا الإطار، وتوصلت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في خفض اللامساواة بين الجنسين، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابيا باتجاه تمكين النساء، إلا أن هذه التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تكون مستدامة ذاتيا، وتحتاج إلتما سيات لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء يدعم عملية تمكين النساء.

4-دراسة خان وبيبي(2011)بعنوان:"التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي":هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وأثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان في باكستان، اعتمد البحث على دراسة حالة المشروع واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (165)إمرأة.وكانت أدوات الدراسة الاستبانة،الملاحظة، والمقابلة، وأظهرت نتائج الدراسة تدسنا في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات والوصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل، وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

ان الدراسات التي تم استعراضها جاءت في الفترة الواقعة (2005-2019) شملت العديد من البلدان مما يشير إلى تنوعها الجغرافي والزمني، وقد تم تصنيف الدراسات حسب كونها دراسات عربية ودراسات اجنبية.

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو تنمية المرأة، وقدمت هذه الدراسة عرضا لعدد من الدراسات السابقة، إجريت في بيئات مختلفة، وأزمان مختلفة، وقد لاحظت الباحثة في العرض الدراسات السابقة ما يلي:

من حيث المنهج العلمي:

استخدمت غالبية الدراسات المنهج الوصفي الذي سوف تتبعه هذه الدراسة.

على صعيد الهدف:

هدفت الدراسات السابقة إلى مجموعة من الأهداف، حددها مجال الدراسة، وموضوعها، والمتغيرات، والمنهج العلمي الذي اتبعته بالإضافة إلى الاسئلة والفرضيات التي تناولتها، وكان أهم أهداف هذه الدراسات هو تنمية المرأة وهو هدف مشترك مع هذه الدراسة.

وعلى مستوى النتائج، وما خرجت به الدراسات السابقة بما يلي:

وجود تقدم ملحوظ في المشاركة الاقتصادية وخصوصا في المشاريع الزراعية.

وأن أكبر ما يعيق تنمية المرأة هو الجانب الاجتماعي من ناحية سيطرة العادات والتقاليد التي تحد من قدراتها.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة والأساليب الاحصائية المتبعة في هذه الدراسات، والكيفية التي تم فيها تحليل بيانات الدراسة.

تم الاستفادة من ناحية عرض الأطار النظري للدراسة.
وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم الاستبيان.
الوقوف إلى ما توصل إليه الباحثون والانطلاق من حيث انتهوا للخروج بنتائج لتعميمها على
متخذي القرار.
وتم الاستفادة من النتائج والتوصيات.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية موضوع الدراسة الذي هو تنمية المرأة، ولكن ما
يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:
من حيث هدفها الخاص الذي هو تنمية المرأة في الريف الفلسطيني والتعرف على البرامج التي
تقدمها المنظمات، وتميزت هذه الدراسة من ناحية متغيراتها المتغير المستقل هو خصائص المرأة
الريفية أما المتغير التابع هو مساهمة المنظمات التنموية في تنمية المرأة الريفية.

المنهجية والإجراءات:

1.3 المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات الذي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك إدارة الدراسة المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

2.3 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمة أغراض الدراسة، وحيث يهتم بوصف الظاهرة كما هي في الواقع ويحللها في ضوء العوامل المحيطة، حيث تم الرجوع إلى الأدب والدراسات السابقة، ثم تصميم الاستبانة إلى جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، وتم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا لاستخراج النتائج.

3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من النساء المستفيدات من البرامج أو المشاريع التي تقدمها المنظمات النسوية بمحافظة رام الله والبيرة من خلال الدورات والورشات الهادفة لتنمية المرأة في هذه المحافظة.

4.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية على مرحلتين، المرحلة الأولى هي اختيار أهم 7 مؤسسات نسوية فلسطينية عاملة في مجال التنمية والمرحلة الثانية تم عمل مسح شامل لجميع المستفيدات من البرامج والمشاريع لدى هذه المؤسسات خلال العامين الأخيرين (2020-2021)، وتم توزيع الاستبيانات على المبحوثات التي تمكنا من الوصول إليهم باستخدام قواعد بيانات المؤسسات بالتعاون مع هذه المؤسسات حيث تم استرجاع 100 استبانة من أصل 115 وتوزعت العينة على النحو التالي:

جدول (1.3) يوضح أعداد المستفيدات التي تم توزيع عليهم الاستبانات من المؤسسات، ومقدار العينة التي تم أخذها:

الرقم	اسم المؤسسة	إعداد المستفيدات	العينة
-1	جمعية تنمية المرأة الريفية.	30	28
-2	طاقم شؤون المرأة.	25	23
-3	جمعية المرأة العاملة.	18	16
-4	اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي.	16	14
-5	انعاش الأسرة.	12	10
6	جمعية إصالة.	10	6
-7	جمعية جهود للتنمية المجتمعية.	4	3
	المجموع الكلي:	115	100

جدول (2.3) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمعلومات الشخصية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	20 سنة فأقل	11	11.0
	من 21 - 30 سنة	53	53.0
	من 31 - 40 سنة	17	17.0
	41 سنة فأكثر	19	19.0
الحالة الاجتماعية	عزباء	32	32.0
	متزوجة	45	45.0
	مطلقة/ أرملة	17	17.0
	غير ذلك	6	6.0
المستوى التعليمي	أمي	2	2.0
	أساسي	17	17.0
	ثانوي	28	28.0
	دبلوم/ بكالوريوس فأكثر	53	53.0
الحالة العملية	يعمل	47	47.0
	لا يعمل	53	53.0
المجموع		100	100

يظهر الجدول (2) أن غالبية المستفيدات من البرامج هم من الشريحة العمرية التي تتراوح بين 21-30 سنة، وقد بلغت نسبتهم (53%)، وهذا يرتبط مع المؤشرات الديمغرافية أن غالبية المجتمع الفلسطيني يتكون من الشباب.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية كانت غالبية المبحوثات متزوجات وبلغت نسبتهم 45%، أما المستوى التعليمي حيث أكثر من نصف الم ستفيدات حاصلات على درجة دبلوم وبكالوريس وبلغت النسبة 53%، وهذا يشير أن هناك ارتفاع في نسبة تعليم الفتيات في المجتمع الفلسطيني. كما يظهر الجدول أن أكثر من نصف النساء الم ستفيدات من البرامج عاطلات عن العمل، حيث بلغت النسبة 53%، وهذا يتفق مع المؤشر الذي يظهر ان نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة ضعيفة جدا.

يمكن الاستنتاج من خلال التحليل أن غالبية النساء المشاركات في البرامج من الأعمار الشابة، ومتزوجات ذات مستوى تعليمي جيد هذا يعتبر من الأمور جيدة للتطوير وتغيير الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتوجه نحو تطوير المجتمع التي ينعكس بشكل إيجابي على مفهوم التنمية.

5.3 أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراسة "مساهمة المنظمات التنموية النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة". وتكونت الاستبانة من قسمين:
القسم الأول: عبارة عن معلومات شخصية عن مستوفي البيانات.
القسم الثاني: هو عبارة عن مجالات الدراسة التي تحتوي على مجموعة من الفقرات، والتي تكونت بصورتها النهائية من (59) فقرة موزعة على خمس أسئلة:

جدول (3.3) يوضح فقرات الاستبانة

الرقم	السؤال	الأبعاد	الفقرات
-1	مدى مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة.	التنمية الاجتماعية	7
		التنمية الاقتصادية	8
		التنمية السياسية	7
		التنمية الصحية	6
		التنمية القانونية	5
-2	ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية.		10
-3	أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء.		5
-4	الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج.		5
-5	تقييم المستفيدات لمؤسسات النسوية وبرامجها،		6
			59

المجال الثاني: ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية المكونة من (10) فقرات.

المجال الثالث: أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج يتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: تقييم المستفيدات لبرامج التي تقدمها المنظمات النسوية يتكون من (6) فقرات.

أما عن طريقة تصميم الاستبيان فقد استعين بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث، تم الاستعانة بدراسة (نجم، 2012) بعد أن تم تطويرها وتعديلها لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك عرض الاستبيان على عدد من المحكمين لتحقيق من صدقها، وقد أجريت التعديلات التي أشار إلى المحكمون.

6.3 صدق الاستبانة:

يقصد بالصدق أن تكون الاستبانة واضحة لفئة الدراسة ومناسبة لها، والفقرات منتمية للأبعاد، والأبعاد منتمية للدرجة الكلية، وأن تقيس ما وضعت لأجل قياسه، وتحققت الباحثة من صدق الاستبانة من خلال عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين، وقد أشار المحكمين إلى بعض

الفقرات من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، وأوصى بتعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وبذلك يكون تحقق صدق المحتوى للاستبانة وأصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية.

• **صدق المحكمين:** تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين، وقد أشار الى بعض فقرات إدارة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، وأوصى بتعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وبذلك يكون تحقق صدق المحتوى للاستبانة وأصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية.

• **صدق الاتساق الداخلي:** يقصد بالاتساق الداخلي أن تكون العبارات صادقة لما وضعت لأجل قياسه، وأن تكون مفهومه، ومصاغة بلغة سليمة، وجرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وفيما يلي عرض لنتائج الاتساق الداخلي:

7.3 ثبات الأداة: جدول 3 معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات السؤال الأول " مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني" والدرجة الكلية له

السؤال والبعء	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال	السؤال والبعء	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
المحور الأول	*0.913	0.000	17	*0.562	0.000
1	*0.235	0.040	18	*0.677	0.000
2	*0.771	0.000	19	*0.609	0.000
3	*0.527	0.000	20	*0.731	0.000
4	*0.614	0.000	21	*0.598	0.000
5	*0.772	0.000	22	*0.652	0.000
6	*0.795	0.000	المحور الرابع	*0.869	0.000
7	*0.787	0.000	23	*0.486	0.000
المحور الثاني	*0.816	0.000	24	*0.668	0.000
8	*0.636	0.000	25	*0.765	0.000
9	*0.676	0.000	26	*0.549	0.000
10	*0.530	0.000	27	*0.548	0.000
11	*0.647	0.000	28	*0.567	0.000
12	*0.380	0.005	المحور الخامس	*0.854	0.000
13	*0.692	0.000	29	*0.530	0.000
14	*0.594	0.000	30	*0.570	0.000
15	*0.472	0.000	31	*0.786	0.000
المحور الثالث	*0.829	0.000	32	*0.775	0.000
16	*0.655	0.000	33	*0.814	0.000

*دالة الإحصائية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05)

الجدول (3) يوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة كانت أقل من القيمة المفترضة (0.05)، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وأن جميع فقرات السؤال الأول "مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني" صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول 4 معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات السؤال الثاني " ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية" والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل	قيمة	الفقرة	معامل	قيمة
1	*0.254	0.037	6	*0.749	0.000
2	*0.772	0.000	7	*0.593	0.000
3	*0.790	0.000	8	*0.744	0.000
4	*0.510	0.000	9	*0.640	0.000
5	*0.524	0.000	10	*0.325	0.000

*دالة الإحصائية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05)

الجدول (4) يوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة كانت أقل من القيمة المفترضة (0.05)، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وأن جميع فقرات السؤال الثاني " ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية" صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول 5 معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات السؤال الثالث " أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء" والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
1	*0.678	0.000	4	*0.683	0.000
2	*0.617	0.000	5	*0.666	0.000
3	*0.767	0.000			

*دالة الإحصائية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05)

الجدول (5) يوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة كانت أقل من القيمة المفترضة (0.05)، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وأن جميع فقرات السؤال الثالث " أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء" صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول 6 معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات السؤال الرابع "الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج" والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
1	*0.727	0.000	4	*0.661	0.000
2	*0.697	0.000	5	*0.561	0.000
3	*0.601	0.000			

*دالة الإحصائية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05)

الجدول (6) يوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة كانت أقل من القيمة المفترضة (0.05)، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وأن جميع فقرات السؤال الرابع "الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج" صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول 7 معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات السؤال الخامس "تقييم المستفيدات لمؤسسات النسوية وبرامجها" والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
1	*0.628	0.000	4	*0.531	0.000
2	*0.484	0.000	5	*0.725	0.000
3	*0.557	0.000	6	*0.762	0.000

*دالة الإحصائية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05)

الجدول (7) يوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة كانت أقل من القيمة المفترضة (0.05)، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وأن جميع فقرات السؤال الخامس "تقييم المستفيدات لمؤسسات النسوية وبرامجها" صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

7.3 ثبات الأداة (Reliability)

الثبات يعبر عن استقرار النتائج وعدم تغيرها بشكل جوهري لو تم تطبيق الاستبانة على فئة الدراسة عدة مرات مع ثبات الظروف والشروط المواتية، وتحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل، والتي تقوم هذه الطريقة على أساس احتساب (Cronbach's Alpha)

coefficient) الثبات كرونباخ ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (8) قيم معامل كرونباخ ألفا للتأسق الداخلي لمجالات الاستبانة

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	التنمية الإجتماعية	7	0.841
2	التنمية الاقتصادية	8	0.848
3	التنمية السياسية	7	0.887
4	التنمية الصحية	6	0.776
5	التنمية القانونية	5	0.881
	المجال الأول	33	0.952
	المجال الثاني	10	0.812
	المجال الثالث	5	0.712
	المجال الرابع	5	0.754
	المجال الخامس	6	0.774
	الدرجة الكلية	59	0.940

من خلال الجدول (8) تبين أن جميع معاملات كرونباخ ألفا كانت أكبر من (70.0%)، حيث كان معامل ثبات الأداة الكلي (94.0%) وهو معامل ثبات عالي في الأبحاث.

2- طريقة التجزئة الذ صفية (Split Half Coefficient): قامت الباحثة بد ساب معاملات

الارتباط بين الفقرات فردية الرتب، والفقرات زوجية الرتب لكل محور من محاور الاستبانة، والدرجة الكلية لفقراته، ثم جرى تصحيح الارتباط باستخدام المعادلة المناسبة؛ حيث استخدمت

معادلة سبيرمان براون في حال تساوي طرفي الارتباط حسب المعادلة الآتية $\frac{2R}{R+1}$ ، ومعادلة

جتمان في حال عدم تساوي طرفي الارتباط حسب المعادلة الآتية $\left(\frac{2\epsilon + 1\epsilon}{2\epsilon} - 1 \right)^2$ ، والجدول

رقم (9) يوضح النتائج:

جداول 9 معامل الارتباط بين الفقرات فردية الرتب والفقرات زوجية الرتب لكل المجال الاستبانة

المجال	الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
المجال الأول	33	0.810	0.893
المجال الثاني	10	0.800	0.887

0.848	0.790	5	المجال الثالث
0.844	0.823	5	المجال الرابع
0.854	0.755	6	المجال الخامس

من خلال جدول (9) تبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً وقوية، حيث أن معاملات الارتباط قبل التصحيح لجميع المجالات كانت أكبر من (70.0%)، وبعد التصحيح باستخدام معادلة جتمان إرتفعت، وهذا يؤكد أن الاستبانة ومحاورها تتمتع بثبات مرتفع ومناسب.

8.3 خطوات الدراسة:

في سبيل تنفيذ الدراسة قانت الباحثة بالإجراءات البحثية الآتية:

- 1- إعداد الاستبانة و ذلك بهدف التعرف إلى "مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة".
- 2- الاتصال مع لجنة المحكمين لأخذ آراءهم في مدى صلاحية أداة الدراسة وبناء على إرشادهم وتوجيهاتهم، فقد ألغيت بعض الفقرات وأضيفت فقرات أخرى، إذ تتصف هذه الفقرات بالضعف والغموض من قبل المحكمين.
- 3- حدد مجتمع الدراسة الذي عينة من النساء المنتسبات لمنظمات النسوية بمحافظة رام الله والبيرة.
- 4- وزع الاستبيان على أفراد من عينة الدراسة من قبل الباحثة نفسها، وتم استيفاء (100) استبياناً قابلاً للتحليل، خلال العام 2021.
- 5- قامت الباحثة بتفريغ الاستجابات واستخراج النتائج باستعانة في برنامج SPSS.
- 6- تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة لها.

9.3 أسلوب جمع البيانات:

حيث اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية: تتمثل بأداة الدراسة الأساسية وهي الاستبانة، والتي ساعدت الباحثة على إنجاز الجانب الميداني من الدراسة، حيث صممتها الباحثة وطبقتها على أفراد عينة الدراسة، وتم تفرغ البيانات عبر، واعتماد على مجموعة من الاختبارات والأساليب الاحصائية للخروج بنتائج. برنامج SPPS

2-البيانات الثانوية: تمثلت بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة، وأي مراجع أخرى تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، من خلاء اللجوء للمصادر الثانوية ساعدت الباحثة بالتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

10.3 تصحيح الأداة:

لقد اعتمد التوزيع الآتي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة وأستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية، وتم الترميز وإدخال البيانات عبر برنامج التحليل الاحصائي، حيث تدرج ليكرت الخماسي جدول(10)، ولتحديد طول فترة المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا)المستخدم، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي(5\4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى إقل القيمة في المقياس (وهي الواحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، و جدول رقم(5) يوضح أطوال الفترات المقابل لكل صنف.

جدول(10)مقياس ليكرت الخماسي

إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	2	3	4	5

جدول(11)ميزان المتوسطات للاستجابات

الدرجة	المتوسط
منخفضة جداً	أقل من 1.79

منخفضة	2.59-1.80
متوسطة	3.39-2.60
مرتفعة	4.19-3.40
مرتفعة جداً	4.20 فما فوق

11.3 المعالجة الإحصائية:

تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، بعد إدخالها إلى جهاز الحاسوب الألي، وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Descriptive) لفقرات الاستبانة.
- استخدام النسب المئوية (Frequencies) لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.
- معاملات الارتباط (معامل (Correlation coefficient) للتحقق من صدق المقياس وثباته، كرونباخ ألفا) والعلاقة بين المتغيرات.
- للتعرف إلى الفروق في المتوسطات الحسابية بين مجموعتين (Independent samples T Test) اختبار مستقلتين.
- (ONE WAYS ANOVAS) للتعرف إلى الفروق في المتوسطات الحسابية بين ثلاث مجموعات اختبار مستقلة فأكثر.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة:

يتناول هذا الفصل وصفا للنتائج التي نجمت عن دراسة مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة.

1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

النتائج المتعلقة بالسؤال الذي نص على "ما هو مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني؟"

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الأول

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
التنمية الإجتماعية	3.90	0.741	مرتفعة	التنمية الاقتصادية	3.79	.7260	مرتفعة
1	3.98	0.909	مرتفعة	8	3.92	1.158	مرتفعة
2	4.19	0.962	مرتفعة	9	3.77	.9930	مرتفعة
3	3.70	0.868	مرتفعة	10	3.47	1.137	مرتفعة
4	3.64	1.002	مرتفعة	11	4.17	.7000	مرتفعة
5	4.11	1.266	مرتفعة	12	4.11	.8240	مرتفعة
6	4.04	1.055	مرتفعة	13	3.74	1.059	مرتفعة
7	3.70	1.137	مرتفعة	14	3.79	1.007	مرتفعة
التنمية السياسية	3.62	.8200	مرتفعة	15	3.30	1.339	متوسطة
16	3.87	1.110	مرتفعة	التنمية الصحية	4.15	.6030	مرتفعة
17	3.64	1.039	مرتفعة	23	4.30	.8900	مرتفعة جداً
18	3.55	1.084	مرتفعة	24	4.28	.8850	مرتفعة جداً
19	3.79	1.007	مرتفعة	25	3.98	1.135	مرتفعة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
20	3.51	.9730	مرتفعة	26	4.00	.9410	مرتفعة
21	3.64	1.039	مرتفعة	27	4.23	.5770	مرتفعة جداً
22	3.32	1.173	متوسطة	28	4.13	.7350	مرتفعة
المحور	المتوسط	الانحراف	درجة الأثر	المحور	المتوسط	الانحراف	درجة الأثر
التنمية القانونية	4.13	.8500	مرتفعة				
29	4.06	.8640	مرتفعة	32	4.25	1.017	مرتفعة جداً
30	4.23	.9540	مرتفعة جداً	33	3.87	1.144	مرتفعة
31	4.25	1.159	مرتفعة جداً	المجال الأول	3.92	0.640	مرتفعة

يتبين من الجدول (12) أن جميع فقرات المجال الأول قد تراوحت بين الدرجة المتوسطة والمرتفعة جداً، فقد جاءت الفقرة التي تنص على (تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو الحياة الصحية)، والفقرة (زيادة الوعي حول الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكانت متوسطاتهم (4.30) و (4.28) على التوالي، وهي مرتفعة جداً، في حصلت الفقرة التي تنص على (تعزيز قدرات ومهارات حل الصراعات) على أدنى المتوسطات الحسابية، حيث كانت تساوي (3.32) وهي متوسطة.

ومن ذلك يمكن تفسير الدرجة الكلية للمجال الأول، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات الباحثين (3.92) وهي مرتفعة. وهذا يؤكد غالبية المستفيدات من المؤسسات النسوية ساهمت في تمتيهم نتيجة تركيزها على المجالات التنموية في برامجها خصوصاً في الجوانب الصحية وزيادة الوعي في الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة كفارنة (2019) التي عنوانها المؤسسات النسوية ودورها في التنمية الاجتماعية، الذي أكد على دور هذه المؤسسات في تنمية النساء وخصوصاً بدعم وتعزيز مفهوم التنمية الصحية ومجالات التنمية المختلفة.

2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

النتائج المتعلقة بالسؤال الذي نص على "طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية؟" ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثاني

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
1	4.53	0.6960	مرتفعة جداً	7	3.85	1.045	مرتفعة
2	3.58	1.247	مرتفعة	8	3.96	1.315	مرتفعة
3	3.85	1.364	مرتفعة	9	3.98	0.9510	مرتفعة
4	3.77	0.9330	مرتفعة	10	3.74	0.9840	مرتفعة
5	3.74	0.9440	مرتفعة	المجال الثاني	3.83	0.671	مرتفعة
6	3.26	1.332	متوسطة				

يتبين من الجدول (13) أن جميع فقرات المجال الثاني فقد ترواحت بين درجة متوسطة ومرتفعة جداً، فقد جاءت الفقرة التي تنص على (دورات في القضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر، والعنف ضد المرأة) قد حازت على أعلى متوسطات حسابية (4.53)، وهي مرتفعة جداً، في حصلت التي تنص على (دورات في الجانب الصحي والأمومة والطفولة) على أدنى متوسطات حسابية، حيث كانت تساوي (3.26) وهي متوسطة.

ومن ذلك يمكن تفسير الدرجة الكلية للمجال الثاني، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات الباحثين (3.83) وهي مرتفعة. وهذا يدل أن غالبية النساء استفادت من البرامج والمشاريع التي قدمتها المؤسسات النسوية خصوصاً في الدورات المتعلقة في القضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر والعنف ضد المرأة.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة إسماعيل (2015) بعنوان تطور الفكر النسوي في قطاع غزة والضفة الغربية، الذي أكد أن المؤسسات النسوية الفلسطينية تركز في برامجها على القضايا المجتمعية التي تواجهها المرأة في مجتمعنا الفلسطيني، مثل تقديم دورات متعلقة بالعنف ضد المرأة والزواج المبكر والطلاق وواجبات المرأة اتجاه زوجها، لزيادة الوعي لديها في تلك الجوانب.

3.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

النتائج المتعلقة بالسؤال الذي نص على "ما هو أثر البرامج المقدمة على تنمية النساء؟" ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (14) متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثالث

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
1	3.62	1.004	مرتفعة	4	3.94	.9490	مرتفعة
2	3.92	.8050	مرتفعة	5	3.75	.9790	مرتفعة
3	3.60	.9270	مرتفعة	المجال الثالث	3.77	0.638	مرتفعة

يتبين من الجدول (14) أن جميع فقرات المجال الثالث جاءت بدرجة مرتفعة، وقد جاءت الفقرة التي تنص على (سأهمت في بناء القدرات الذاتية والاجتماعية) قد حازت على أعلى متوسطات حسابية (3.94)، وهي مرتفعة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (سأهمت في تمكين الحصول على حقوق خاصة كالميراث والعمل) على أدنى متوسطات حسابية، حيث كانت تساوي (3.60) وهي مرتفعة.

ومع ذلك يمكن تفسير الدرجة الكلية للمجال الثالث، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.77) وهي مرتفعة. حيث أشادت غالبية المبحوثين أن البرامج أثرت عليهم بشكل إيجابي لأنها استطاعت تطوير قدراتهم الذاتية والاجتماعية التي ساعدتهم على أن يكونوا أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المصيرية، وتمكينهم من مواجهة المشكلات الحياتية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الخاروف والحديدي (2011) بعنوان م شروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة، بأن الم شاريع التنموية التي تقدم لدى النساء ساهمت في تعزيز قدراتها الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة مشاركتها في صنع واتخاذ قراراتها المتعلقة بأسرتها وفي مجالات أخرى.

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

النتائج المتعلقة بالسؤال الذي نص على "ما هي الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج؟" من أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الرابع

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
1	4.08	1.089	مرتفعة	4	2.77	1.171	متوسطة
2	4.15	1.026	مرتفعة	5	2.92	1.222	متوسطة
3	3.87	1.038	مرتفعة	المجال	3.56	0.718	مرتفعة

يتبين من الجدول (15) أن جميع فقرات المجال الرابع قدر ترواحت بين درجة متوسطة ومرتفعة، فقد جاءت الفقرة التي تنص على (الثقافة الذكورية) قد حازت على أعلى متوسطات حسابية (4.15)، وهي مرتفعة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (عدم الثقة بفاعلية هذه المؤسسات) على أدنى متوسطات حسابية، حيث كانت تساوي (2.77) وهي متوسطة.

ومع يمكن تف سير الدرجة الكلية للمجال الرابع، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لا استجابات المبحوثين (3.56) وهي مرتفعة. وهذا يؤكد أن غالبية المستفيدات يواجهن صعوبات في الوصول إلى المؤسسات النسوية والحصول على برامجها، وهذا مما أدى إلى دون وصول الكثير من النساء للاستفادة من المؤسسات وبرامجها، وهذا ما أشارت له مديرة جمعية تنمية المرأة الريفية حيث أكدت أن هناك صعوبات تواجه المستفيدات في الوصول إلى البرامج.

واتفقت هذه الدراسة مع الدراسة مع السوسي (2005) بعنوان واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة، التي أكدت أهم المعوقات التي تواجهها المرأة هي الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني التي تخلق صعوبات للمرأة في المشاركة السياسية، والأمور الأخرى مثل الواقع الاجتماعي الصعب الذي يعيق مشاركة النساء في البرامج التي تقدمها المؤسسات.

5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

النتائج المتعلقة بالسؤال الذي ينص "ما هو تقييم المستفيدات لبرامج التي تقدمها المنظمات النسوية؟" ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الخامس

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
1	3.98	.7720	مرتفعة	5	3.79	.7930	مرتفعة
2	4.13	.8560	مرتفعة	6	3.38	1.180	متوسطة
3	3.87	.7080	مرتفعة	المجال الخامس	3.88	.5510	مرتفعة
4	4.11	1.013	مرتفعة				

يتبين من الجدول (16) أن جميع الفقرات المجال الخامس قد ترواحت بين درجة متوسطة ومرتفعة، فقد جاءت الفقرة التي تنص على (المؤسسات تعمل مع جميع النساء دون التمييز على أساس الانتماء السياسي والتنظيمي) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.13)، وهي مرتفعة، في حصلت الفقرة التي تنص على (تتابع المؤسسات المستفيدات مع انتهاء البرامج والدورات) على أدنى المتوسطات الحسابية، حيث كانت تساوي (3.38) وهي متوسطة.

ومع ذلك يمكن تفسير الدرجة الكلية للمجال الخامس، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.88) وهي مرتفعة. وهذا يفسر قيمت المستفيدات وبرامجها إيجابياً بدرجة مرتفعة نتيجة تأثير هذه البرامج على المستفيدات وتحسين إمكانيتهن وقدراتهن، لكن هناك ضعف من ناحية متابعة المستفيدات بعد انتهاء الدورات.

ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو فاشة (2005) بعنوان تقييم برامج المؤسسات النسوية الفلسطينية، التي أظهرت أن هناك ضعف في البرامج التي تقدمها وقصور واضح في الأداء وتتسم البرامج في البساطة من ناحية الأهداف، وعدة معوقات تواجهها المؤسسات في تطوير عملها، وأن غالبية البرامج التي تقدمها ما زال غالب عليها الطابع التقليدي ولا تسهم في تمكين النساء اقتصادياً وسياسياً.

6.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات إستجابات عينة أفراد الدراسة حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة في الريف الفلسطيني تعزى لمتغير العمر، (ONE WAYS ANOVAS) واختبار (Independent Samples T-Test) تم استخدام اختبار

لفحص الفرضية أعلاه، جدول (17) يظهر نتائج الاختبار:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.63	4.19	11	20 سنة فأقل	المجال الأول
0.87	3.82	53	30-21 سنة	
0.56	3.81	17	40-31 سنة	
0.53	4.09	19	41 سنة فأكثر	
0.44	3.92	11	20 سنة فأقل	المجال الثاني
0.84	3.72	53	30-21 سنة	
0.54	3.83	17	40-31 سنة	
0.73	3.84	19	41 سنة فأكثر	
0.31	3.81	11	20 سنة فأقل	المجال الثالث
1.02	3.43	53	30-21 سنة	
0.31	3.84	17	40-31 سنة	
0.61	3.83	19	41 سنة فأكثر	
0.45	4.31	11	20 سنة فأقل	المجال الرابع
0.73	4.08	53	30-21 سنة	
0.50	4.09	17	40-31 سنة	
0.33	4.31	19	41 سنة فأكثر	
0.24	4.70	11	20 سنة فأقل	المجال الخامس
1.02	3.80	53	30-21 سنة	
0.40	4.36	17	40-31 سنة	
0.39	4.50	19	41 سنة فأكثر	

جدول 18 لخصائص المبحوثين على (One- Way ANOVA) اختبار تحليل التباين الأحادي إجاباتهم نحو مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	1.117	3	0.372	1.205	0.318
	داخل المجموعات	27.458	95	0.289		
	المجموع	28.575	99	0.289		
المجال الثاني	بين المجموعات	0.259	3	0.086	1.174	0.329
	داخل المجموعات	27.159	95	0.286		
	المجموع	27.418	99	0.277		
المجال الثالث	بين المجموعات	2.117	3	0.706	0.030	0.993
	داخل المجموعات	32.854	95	0.346		
	المجموع	34.970	99	0.353		
المجال الرابع	بين المجموعات	0.576	3	0.192	0.593	0.622
	داخل المجموعات	18.304	95	0.193		
	المجموع	18.881	99	0.191		
المجال الخامس	بين المجموعات	6.825	3	2.275	1.004	0.399
	داخل المجموعات	30.782	95	0.324		
	المجموع	37.608	99	0.380		

تبين من الجدول إعلاه (18) إلى أن قيم الدلالات الإحصائية لمتوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير العمر جاءت أكبر من القيمة المفترضة 005، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول استجابات المبحوثات في مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الصفرية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq a)$ بين متوسطات

مستوى

استجابات عينة أفراد الدراسة حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة تعزى للمتغير ،
والحالة الاجتماعية. تم استخدام لفحص الفرضية إعلاه

لفحص الفرضية أعلاه، جدول (19) يظهر (One Way ANOVAs) تم استخدام اختبار اختبار نتائج الاختبار.

جدول 19 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الإجتماعية	المجال
0.93	3.88	32	عزباء	المجال الأول
0.51	3.92	45	متزوجة	
0.39	3.96	17	مطلقة/ أرملة	
0.17	3.98	6	غير ذلك	
0.82	3.52	32	عزباء	المجال الثاني
0.65	3.96	45	متزوجة	
0.21	3.94	17	مطلقة/ أرملة	
0.21	4.17	6	غير ذلك	
0.81	3.60	32	عزباء	المجال الثالث
0.55	3.96	45	متزوجة	
0.38	3.58	17	مطلقة/ أرملة	
0.60	3.80	6	غير ذلك	
0.65	3.61	32	عزباء	المجال الرابع
0.84	3.51	45	متزوجة	
0.59	3.44	17	مطلقة/ أرملة	
0.35	4.00	6	غير ذلك	
0.57	3.92	32	عزباء	المجال الخامس
0.56	3.9	45	متزوجة	
0.46	3.59	17	مطلقة/ أرملة	
0.59	3.78	6	غير ذلك	

0.59	3.78	6	غير ذلك	
------	------	---	---------	--

(One- Way ANOVA) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي

جدول 20 لخصائص المبحوثين على إجاباتهم نحو مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	0.054	3	0.018	0.041	0.989
	داخل المجموعات	21.229	95	0.223		
	المجموع	21.282	99	0.215		
المجال الثاني	بين المجموعات	2.511	3	0.837	1.961	0.132
	داخل المجموعات	20.912	95	0.220		
	المجموع	23.423	99	0.237		
المجال الثالث	بين المجموعات	1.678	3	0.559	1.407	0.252
	داخل المجموعات	19.474	95	0.205		
	المجموع	21.152	99	0.214		
المجال الرابع	بين المجموعات	0.810	3	0.270	0.509	0.678
	داخل المجموعات	26.018	95	0.274		
	المجموع	26.829	99	0.271		
المجال الخامس	بين المجموعات	0.978	3	0.326	1.079	0.367
	داخل المجموعات	14.808	95	0.156		
	المجموع	15.786	99	0.159		

تبين من خلال الجدول 20 إلى أن قيم الدلالات الإحصائية لمتوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية جاءت اكبر من القيمة المفترضة 0.05، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى لمتوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية ($0.05 \geq \alpha$) المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية.

الفرضية الصفرية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($0.05 \geq a$) بين متوسطات مستوى الدلالة استجابات عينة أفراد الدراسة حول مساهمة المنظمات النسوية على تنمية النساء تعزى للمتغير والمستوى التعليمي تم استخدام لفحص الفرضية أعلاه.
جدول (21) يظهر نتائج الاختبار:

جدول 21 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى التعليمي	المجال
-	3.86	2	أمي	المجال الأول
0.32	3.94	17	أساسي	
0.40	4.04	28	ثانوي	
0.81	3.85	53	دبلوم/ ب كالوريوس	
-	4.40	2	أمي	المجال الثاني
.360	3.97	17	أساسي	
.400	4.07	28	ثانوي	
.810	3.63	53	دبلوم/ ب كالوريوس	
-	3.60	2	أمي	المجال الثالث
.660	3.20	17	أساسي	
.550	3.69	28	ثانوي	
.580	4.00	53	دبلوم/ ب كالوريوس	
-	3.40	2	أمي	المجال الرابع
.670	3.51	17	أساسي	
.710	3.57	28	ثانوي	
.770	3.57	53	دبلوم/ ب كالوريوس	
-	3.83	2	أمي	المجال الخامس
.570	3.52	17	أساسي	
.500	3.81	28	ثانوي	
.540	4.03	53	دبلوم/ ب كالوريوس	

لخصائص المبحوثين (One- Way ANOVA) جدول 22 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على إجاباتهم نحو مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	0.384	3	0.128	0.300	0.825
	داخل المجموعات	20.898	95	0.220		
	المجموع	21.282	99	0.215		
المجال الثاني	بين المجموعات	2.517	3	0.839	1.966	1.131
	داخل المجموعات	20.906	95	0.220		
	المجموع	23.423	99	0.237		

0.008	4.442	1.507	3	4.522	بين المجموعات	المجال الثالث
		0.175	95	16.629	داخل المجموعات	
		0.214	99	21.152	المجموع	
0.992	0.033	0.018	3	.0530	بين المجموعات	المجال الرابع
		0.282	95	26.775	داخل المجموعات	
		0.271	99	26.829	المجموع	
0.099		0.626	3	1.877	بين المجموعات	المجال الخامس

تبين من خلال الجدول (22) إلى أن قيم الدلالات الإحصائية لمتوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي لجميع المجالات ما عدا المجال الثالث" أثر البرامج جاءت أكبر من القيمة المفترضة 0.05 المقدمة من

جميع المجالات ما عدا المجال الثالث" أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء"، أي لمتوسط استجابات ($0.05 \geq \alpha$) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمجال الأول والثاني والرابع والخامس.

لمتوسط استجابات $05 \geq \alpha$ بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير لتحديد مصدر الفروق، Tukey (المستوى التعليمي للمجال الثالث، جدول (23) يظهر نتائج: يظهر اختبار)

جدول 23 لتحديد مصدر الفروق لمتوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة (Tukey) اختبار المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمجال الثالث

المستوى التعليمي	أمي	أساسي	ثانوي	دبلوم/ بكالوريوس فأكثر
أمي		0.590	1.000	0.892
أساسي			0.123	0.002
ثانوي				0.353
دبلوم/ بكالوريوس فأكثر				

تبين من خلال الجدول (23) إلى وجود فروق في متوسط استجابات المبحوثين حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمجال الثالث بين المستوى التعليمي الأساسي ودبلوم/ بكالوريوس فأكثر حيث جاءت القيمة المفترضة أقل من 0.05 وكانت لصالح دبلوم/ بكالوريوس فأكثر.

الفرضية الصفرية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \geq \alpha)$ بين متوسطات مستوى الدلالة إستجابات عينة أفراد الدراسة حول مساهمة المنظمات في تنمية المرأة تعزى للمتغير الحالة العملية

لفحص الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار الفرضية (Independent Samples T-Test) (24) يظهر نتائج الاختبار.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة العملية.

المجال	الحالة العملية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	درجات	مستوى الدلالة
المجال الأول	يعمل	47	3.9323	0.7167	0.145	98	0.885
	لا يعمل	53	3.9065	0.5756			
المجال الثاني	يعمل	47	3.7280	0.6810	-1.009	98	0.318
	لا يعمل	53	3.9143	0.6620			
المجال الثالث	يعمل	47	3.8240	0.6691	0.581	98	0.564
	لا يعمل	53	3.7214	0.6167			
المجال الرابع	يعمل	47	3.4240	0.7265	-1.296	98	0.201
	لا يعمل	53	3.6786	0.7020			
المجال الخامس	يعمل	47	3.9200	0.5736	0.529	98	0.599
	لا يعمل	53	3.8393	0.5376			

تبين من الجدول أعلاه (24) بأن جميع قيم الدلالات الإحصائية لمتوسط استجابات المبحوثين حول طبيعة البرامج التي حصلت عليها النساء من المنظمات النسوية تعزى لمتغير الحالة العملية جاءت أكبر من القيمة المفترضة 0.05، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لمتوسط استجابات المبحوثين حول طبيعة البرامج التي حصلت عليها النساء من $(0.05 \geq)$ المنظمات النسوية تعزى لمتغير الحالة العملية.

بذلك نستطيع القول أن المؤسسات النسوية ساهمت في تنمية المرأة الريفية لأنها تقدم برامج تنموية متنوعة، سواء في الجانب الاجتماعي كتوعية النساء في القضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر

والعنف ضد المرأة، وبالنواحي الاقتصادية تهتم بشكل كبير في تعزيز المهارات والقدرات المنهية لدى النساء، وتتمى المستفيدات من ناحية السياسية لأنها تعمل على تشجيعهم بالمشاركة في الانتخابات والمجالس البلدية، وتعزز الاتجاهات الإيجابية لدى النساء لأتباع نمط حياة صحي، والتوعية بحقوقهم الخاصة كقضايا المتعلقة في المساواة والنوع الاجتماعي، وبالرغم من ذلك يوجد لدى المؤسسات ضعف في بعض البرامج مثل الجانب الصحي الأمومة والطفولة وتمكين النساء بالحصول على حقوق خاصة بالميراث والعمل، وهناك أيضا صعوبات تواجهها المستفيدات في الوصول إلى المؤسسات النسوية نتيجة الثقافة الذكورية الموجودة في مجتمعهم الريفي، وأيضا هناك ضعف موجود في غالبية المؤسسات عدم تقييم المستفيدات بعد انتهاء البرنامج والدورة التدريبية، حيث تعد هذه العوامل من المعوقات الأساسية للنساء في التحسين من وضعهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

1.5 المقدمة:

من خلال المعلومات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة وهي الأداة البحثية في هذه الدراسة التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وبعد التوصل إلى النتائج الإحصائية في هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات وعرض هذه النتائج ومناقشتها لابد للباحثة في هذا الفصل من استعراض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها.

2.5 النتائج:

في ضوء مخرجات الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- أشارت غالبية المستفيدات بأن المؤسسات النسوية ساهمت في تمتيتم لأنها تركز على الجوانب التنموية في برامجها خصوصا في تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو الحياة الصحية وزيادة الوعي حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ولكن هناك ضعف من ناحية المؤسسات في تعزيز قدرات النساء في مهارات حل الصراعات.

- استفادت غالبية النساء من البرامج والمشاريع التي قدمتها المؤسسات النسوية لأن لديها برامج تهتم في توعية النساء وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في الأمور الحياتية، لكن أكثر البرامج التي حصلت عليها المستفيدات هي دورات في القضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر والعنف ضد المرأة، لكن دورات في الجانب الصحي والأمومة والطفولة أدنى البرامج التي حصلت عليها المستفيدات من المؤسسات، لذلك على عليها تطوير نفسها في هذا الجانب لأنه أمر مهم لكافة النساء.

- أكدت المستفيدات بأن للبرامج والمشاريع التي حصلت عليها من المؤسسات كان لها تأثيرا إيجابيا، نتيجة تقديم برامج متنوعة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية السياسية والصحية والقانونية، أما

الجانب التي حصل على درجة مرتفعة هو بناء القدرات الذاتية والاجتماعية، لكن لم تمكن هذه البرامج في تمكين النساء في الحصول على حقوق خاصة كالميراث والعمل لدصوله على درجة منخفضة، لذلك من الضروري على هذه المؤسسات أن تتواصل وتتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لجذب عدد أكبر ممكن من النساء لبرامجها وتركيز على القضايا التشريعية وتعزيز على مشاركة النساء في صنع القرار، من أجل دمجها في العملية التنموية على كافة الأصعدة.

-أكدت غالبية المستفيدات أنهم واجهوا صعوبة في الوصول إلى المؤسسات والدصول على برامجها، من أهم هذه الصعوبات التي واجهتها النساء هي الثقافة الذكورية التي أدت إلى دون حصول الكثير من النساء على هذه البرامج، وهذا ما أكدت عليه مديرة جمعية تنمية المرأة الريفية، أما عدم الثقة بفاعلية هذه المؤسسات حصل على أدنى نسبة من الصعوبات التي واجهتها النساء في الحصول على البرامج.

-قيمت المستفيدات المؤسسات وبرامجها إيجابيا بدرجة مرتفعة، نتيجة تأثير هذه البرامج على المستفيدات بتطوير قدراتهم وإمكانيتهم، لكن هناك ضعف في غالبية المؤسسات من ناحية متابعة المستفيدات بعد انتهاء البرامج والدورات لأن ذلك يفقدها أهميتها، لذلك يجب على المؤسسات وضع إليات لمتابعة المستفيدات والاهتمام بشكل أكبر في هذا الجانب.

-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة أفراد الدراسة حول مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني تعزى لمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة العلمية).

-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة أفراد الدراسة حول طبيعة البرامج التي حصلت عليها النساء من المنظمات النسوية تعزى لمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة العلمية).

-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة أفراد الدراسة حول أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء تعزى لمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والحالة العملية).

-يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الباحثين حول أثر البرامج المقدمة على تنمية النساء تعزى لمتغير المستوى التعليمي وكان له صالح العينة ذات المؤهل الثانوي، لأن قيمة المتغير جاءت أصغر من القيمة المفترضة 0.05.

-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة أفراد الدراسة حول الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج تعزى للمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة العملية).

-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة أفراد الدراسة حول تقييم المبادرات للمؤسسات النسوية وبرامجها تعزى للمتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة العملية).

3.5 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، تم وضع التوصيات التي تساعد المنظمات النسوية على تطوير برامجها المقدمة للنساء، ومن هذه التوصيات:

-يجب على المؤسسات النسوية تطوير برامجها التي تتعلق بالجانب القانوني والحقوق، أي تنشيط عملها أكثر في المجال القانوني، من خلال التواصل مع المؤسسات التي تعمل بهذا الجانب.

-أن تسعى المؤسسات النسوية الاهتمام بشكل أكبر حول حق المرأة في الميراث، بالرغم من أن تشريع يعطيها نصف ما يعطي للرجل، إلا أن العادات والتقاليد والضغط العائلي يجبرها على التنازل عن إرثها بشكل كامل.

- ضرورة اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية في تقديم الدعم للبرامج والمشروعات التي تقدمها المنظمات النسوية، وإعطائها الحرية في العمل بشكل أكبر.

- أن تسعى وزارة شؤون المرأة لأشرف على البرامج التنموية، التي تقدمها المؤسسات النسوية للنساء في الريف الفلسطيني.

- ضرورة سعي القائمين على المؤسسات النسوية الطلب، من الجهات المانحة زيادة الدعم المادي للتطوير برامجها لتقديم خدمات متنوعة للنساء.

- الاهتمام أكثر من ناحية المؤسسات النسوية بإجراء الدراسات والأبحاث عن واقع المرأة الريفية، وذلك من خلال وضع خطة تعمل على دعم وتطوير مشاركة النساء في عملية التنمية.

- تنظيم حملات وورشات عمل من قبل المؤسسات النسوية في المدارس والجامعات، للتوعية بشكل أكبر حول حقوق المرأة للمساهمة في تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع وتعزيز دورها وقدراتها.

- ضرورة تفعيل التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومية سواء من القطاع العام أو الخاص.

- ضرورة العمل بشكل أكبر من قبل وزارة شؤون المرأة للوصول إلى النساء التي تعيش في القرى المهمشة، التي يوجد لديها صعوبة في الحصول على الخدمات من المؤسسات.

المصادر والمراجع:

- 1- أبو حلوة، محمود، فوزي(2008)، تنمية المرأة العربية، عمان، مكتبة المجتمع العربي.
- 2- أبو حماد(2016)، دراسة ميدانية التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية وأثره على التنمية السياسية، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر والتوزيع-القدس.
- 3- أبو فاشة، وسيم(2005)، تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2000، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.
- 4- أبو نخلة، وآخرون(2003)، تمكين المرأة بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي، ورقة نقاش بتعاون مع وزارة المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية.
- 5- الأحصاء الفلسطيني، (2018)، يعن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة.
- 6- أحمد مزاهرة وآخرون(2001):علم اجتماع الصحة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
- 7- أسامة، عبد الرحمان(1997)، التخلف والتنمية وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 8- اسماعيل، أسما(2015)تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 9- إصلاح، جاد(1991)، تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، شؤون المرأة، الطبعة الأولى.
- 10- بهلول، رجا، المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي، رام الله، المؤسسة الفلسطينية، لدراسة الديمقراطية.

11-تقرير التنمية البشرية(1996)، دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

12-تقرير التنمية البشرية(2004)، دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

13-تمام، دراغمة(2014).فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن. رسالة ماجستير في برنامج دراسات المرأة جامعة النجاح الوطنية، عدد النسخ 1.

14-جهاز الإحصاء الفلسطيني(2017)، تقرير أوضاع المرأة الفلسطينية.

15-جهاز الإحصاء الفلسطيني(2020)، أوضاع المرأة الفلسطينية.

16-جهاز الإحصاء الفلسطيني(2021)، المرأة والرجل في فلسطين.

17-الجوهري(1998)قضايا التنمية الريفية المعاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

18-الحمش، منير(2006)، الاقتصاد السياسي: الفساد والإصلاح والتنمية، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب.

19-الخاروف، أمل والحديدي، سمر(2011).مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية:دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد(38)، العدد(1).

20-دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، المرأة والرجل في فلسطين:قضايا وإحصاءات، رام الله.

21-ريما، نزال، قراءة نسوية لنتائج الانتخابات المحلية الفلستينية في مرحلتها الأولى، المرأة العربية والمشاركة السياسية.

22-سلامي، منيرة، ببه إيمان(2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

23-الاسوسي، سمية(2006)، واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة، دراسة ميدانية، غزة، فلسطين.

24-السيد، الزيات(2002)، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

25-شادي، كفارنة(2019). المؤسسات النسوية ودورها في التنمية الاجتماعية في فلسطين. دراسة في جامعة القدس المفتوحة، غزة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 55، ص 51.

26-شفاقوج، لانا عبد الرؤوف أمين(2009) دور المرأة الاردنية في التنمية، دراسة حالة المؤسسات المرأة الشركسية التنموية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.

27-الصياد، نيفين(2013) دور المنظمات النسوية المقدسية في التمكين الاقتصادي للنساء المنتسبات إليها والمنفعات منها في الفترة الواقعة ما بين 2000-2012 وأفاق التطوير، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين.

28-عامر، سمية عبد الفتاح(2007) دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

29-عبد الجواد، سلوى عبد الله(2009). استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع، العدد(26).

30- عبد الكريم، نصر (2005)، الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

31- عبد اللطيف، وجدي (2008) دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة الجمعية نهوض وتنمية المرأة. المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة"الضحايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية"، جامعة جنوب وادي بقنا 10-13 نوفمبر.

32- عزت، دراغمة (1991)، الحركة النسائية في فلسطين 1903-1990، ط1، القدس. العوض (2014)، معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، دراسة من كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة بابل، العراق.

33- عيد، حسن (2001)، دراسة في التنمية والتخطيط، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات.

34- غازي، الصوارني (1996)، دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة، صامد الاقتصادي، 74.

35- فؤاد، حيدر (1995)، التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت.

36- كتاب، أيلين، نداء، أبو عودة (2004) "الحركة النسوية الفلسطينية، إشكاليات وقضايا جدلية"، دورية دراسات المرأة، المجلد 2، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ص 21-36، ص 26.

37- محمد، الأسود (2000)، مشكلات التنمية في البلدان العربية، طرابلس، مجلس الثقافة العام للنشر.

38- المساعد، نورة (2000)، النسوية فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية.

39- نجم منور (2013) دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية-دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

التربوية والنفسية، 21(3)، 276-239.

40- عبد الرحمن، برقوق، صونيا، العايدى(2013)التنمية الـسيا سية الذ شأة والمفهوم، مجلة علوم الإنسان والمجتمع،العدد(5).

41- الجوبر، ابراهيم،(2009)الأ سرة والمجتمع، دراسات في علم الاجتماع العائلي، الرياض، دار عالم الكتب.

42- قمر، عصام توفيق، وآخرون،(2008)مدخل إلى دراسة المجتمع العربي، عمان، دار الفكر.

43- ابراهيم، العيسوي،(2003)التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق.

44- ناصر، رندة وآخرون،(2008)الخطاب النسوي الفلسطيني، دراسة تحليلية، رام الله-فلسطين.

45- عبد الهادي، عزت، (2004)رؤية أوسع للدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، روفة مفاهيم، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-فلسطين.

46- الاسكوا،(2015)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في أوقات السلم والحرب، دليل تدريبي، بيروت، الأمم المتحدة.

المراجع الأجنبية:

1. Baca zinn, Maxime, and Bonnie Thornton Dill.1994. women of color in us society. Philadelphia: Temple University press.
2. Esther Duflo,2012.Women Empowerment and Economic Development, Cambridge University, Department of Economics.
3. Khan,Abdul Rashid and Zainab,Bibi(2011).women socio-economic empowerment through participatory approach a critical assessment. Pakistan economic and social review, volume49,no(1),pp.133-148.
- 4-Rahman,Shaik shafeequr , Sultana, Nikhat(2012).empowerment of women for social development(a case study in Hyder Abad district in Pakistan)Researchers world: Journal of arts,science and commerce,vol 3 Issue 1,p50-59.

5-World bank,2012-2015,world development indicators ,Washington, world bank.

المراجع الكترونية:

1-جمعية تنمية المرأة الريفية الفلسطينية:

<https://rwds.ps/ar/content.cfm?id=XTTLYOZHWMBFYKOJPMD&do=cat>

2-طاقم شؤون المرأة:

<https://www.watcpal.org/projects>

3-صندوق الأمم المتحدة الانمائي:

women-un-us/about-<https://www.unwomen.org/ar/about>)

4-جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:

<https://pwwsd.org/ar>

5-جمعية انعاش الاسرة:

<https://inash.org/>

6- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي:

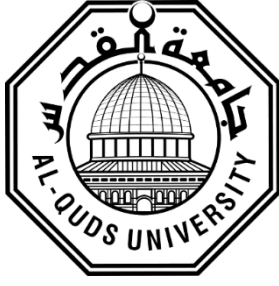
<http://www.awcsw.org/ar/>

7-[/https://cedaw.ps](https://cedaw.ps)

8-<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm>

ملحق (2) قائمة المحكمين

الرقم	اسماء المحكمين	الجامعة المؤسسة
-1	د.أياد عريقات	جامعة القدس أبو ديس
-2	د.عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس أبو ديس
-3	د.راتب أبو أحمد	جامعة القدس المفتوحة ارام الله
-4	د.عمر رحال	مدير مؤسسة شمس



ملحق (2) الاستبيان:

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة-بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني بمحافظة رام الله والبيرة".

وذلك كمتطلب لنيل درجة الماجستير، من معهد التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية، أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبيان أدناه، وراجيا تحري الدقة والموضوعية عند الاجابة، علما بأن الاجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا بغرض البحث العلمي ومن خلال الرزم الاحصائية.

"شاكرين لحسن تعاونكم"

الباحثة ليلي مخلوف

بإشراف د. عبد الكريم عتيق

-المعلومات الشخصية:

- | | | | |
|-----------------------------|-------------|-------------|-------------------------|
| -العمر: 1-20 سنة فأقل | 2-21-30 سنة | 3-31-40 سنة | 4-41 سنة فأكثر |
| -الحالة الاجتماعية: 1-عزباء | 2-متزوجة | 3-مطلق أرمل | 4-غير ذلك |
| -المستوى التعليمي: 1-أمي | 2-أساسي | 3-ثانوي | 4-دبلوم/بكالوريوس فأكثر |
| -الحالة العملية: 1-يعمل | 2-لا يعمل. | | |

السؤال الاول: مساهمة المنظمات النسوية في تنمية المرأة بالريف الفلسطيني.

المحور الاول: التنمية الاجتماعية					
العدد	الفقرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا
1-	إكساب المرأة مهارات في إدارة الأسرة.				
2-	زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية(كالعنف الأسري، الزواج المبكر).				
3-	إكساب المرأة أساليب التنشئة الاجتماعية الحديثة.				
4-	تعزيز مهارات الحوار وحل المشكلات الاجتماعية.				
5-	زيادة وعي المرأة بالأدوار الاجتماعية(الجندرية).				
6-	تعزيز مهارات بناء الذات والشخصية.				
7-	تعزيز القدرة في اتخاذ القرارات.				
المحور الثاني التنمية الاقتصادية:					
8-	تعزيز المهارات والقدرات المهنية.				
9-	تحسين شروط في الحصول على فرص عمل مدرة للدخل.				
10-	توفير فرصة عمل مدرة للدخل.				
11-	تعزيز القدرات في إدارة المشاريع المدرة للدخل.				
12-	تعزيز مهارات تسويق المنتجات.				

					13- تعزيز الاستقلال المالي عن الاخرين.
					14- تحسين الوضع المعيشي للأسرة.
					15- توفير مشروع مدر للدخل.
					المحور الثالث التنمية السياسية:
					16- زيادة الوعي حول المواضيع السياسية في المجتمع.
					17- التشجيع على المشاركة في القضايا السياسية.
					18- التحفيز على المشاركة في الحركات السياسية والمجالس البلدية .
					19- تعزيز مهارات القيادة والعمل الجماعي.
					20- دعم الترشيح أو المشاركة في الانتخابات.
					21- زيادة الوعي في قضايا الفساد والنزاهة والشفافية.
					22- تعزيز قدرات ومهارات حل الصراعات.
					المحور الرابع التنمية الصحية:
					23- تعزيز الاتجاهات الايجابية نحو الحياة الصحية.
					24- زيادة الوعي حول الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.
					25- التوعية في مجال التغذية الصحية المتوازنة.

					زيادة المعرفة حول الامراض الصحية السارية والدائمة كالايدز والضغط والسكري.	26-
					زيادة الوعي في مجال الصحة النفسية.	27-
					التدريب على مواجهة الضغوطات النفسية.	28-
					المحور الخامس التنمية القانونية:	
					زيادة الوعي بالقوانين والتشريعات المعمول بها.	29-
					زيادة الوعي بالحقوق الخاصة بالمرأة.	30-
					زيادة الوعي حول قضايا المساواة والنوع الاجتماعي.	31-
					زيادة الوعي في القضايا ذات الطبيعة القانونية(الميراث، القتل على خلفية الشرف).	32-
					زيادة الوعي بقوانين الأحوال الشخصية وقانون العمل.	33-

السؤال الثاني: ما طبيعة البرامج التي حصلت عليها من المنظمات النسوية؟

العدد	الفقرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة
1-	دورات في قضايا اجتماعية مثل (الزواج المبكر، العنف ضد المرأة).					
2-	دورات مدرة للدخل (خياطة، سكرتاريا).					
3-	دورات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.					
4-	برامج لأكساب المرأة قدرات ومهارات مهنية.					
5-	دورات في مجال القوانين والتشريعات، والحقوق الاجتماعية.					
6-	دورات في الإنتاج الزراعي والحيواني.					
7-	دورات في إدارة المشاريع.					
8-	دورات في الجانب الصحي والأمومة والطفولة.					
9-	دورات في مجال الصحة الجسدية والنفسية.					
10-	دورات في مجال القيادة.					

السؤال الثالث: أثر البرامج المقدمة من المؤسسات على تنمية النساء؟

العدد	الفقرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة
-1	ساهمت في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية.					
-2	ساهمت في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالمرأة.					
-3	ساهمت في تمكين الحصول على حقوق خاصة (كالميراث والعمل).					
-4	ساهمت في بناء القدرات الذاتية والاجتماعية.					
-5	ساهمت في رفع القدرات على مواجهة المشكلات.					

السؤال الرابع: الصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على البرامج:

العدد	الفقرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة
-1	العادات والتقاليد					
-2	الثقافة الذكورية					
3	الأنشغال بالأمر المنزلية					
-4	عدم الثقة بفاعلية هذه المؤسسات					
-5	عدم الثقة بأهمية هذه البرامج					

السؤال الخامس: تقييم المستفيدات لمؤسسات النسوية وبرامجها:

العدد	الفقرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة
1-	البرامج المقدمة من قبل المؤسسات النسوية تابعة عن دراسة احتياجات النساء.					
2-	المؤسسات تعمل مع جميع النساء دون التمييز على أساس الانتماء السياسي والتنظيمي.					
3-	أراء المستفيدات تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات.					
4-	تهتم المؤسسات بتقييم المستفيدات					
5-	تراعي المؤسسات قدرات النساء وظروفهم					
6-	تتابع المؤسسات المستفيدات مع انتهاء البرامج والدورات					

ملحق (2) البرامج التي تقدمها الجمعيات المبحوثة:

1-جمعية أصالة: تأسست جمعية أصالة عام 1997 بأسم مركز المشاريع النسوية، وهي جمعية غير ربحية، تقدم خدماتها لمساعدة النساء اللواتي يعشن في حالة الفقر لتغيير حياتهن، ووضعهن الاجتماعي من خلال المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ومن أهم البرامج التي تقدمها الجمعية برنامج الإقراض المتناهي الصغر: للنساء ذوي الدخل المحدود، وبرنامج الإقراض الصغير: للنساء ذوي الدخل المحدود أو المتوسط. وبرنامج رفع القدرات والتدريب والتشبيك والتسويق والوصول إلى الأسواق، وتطوير الأسواق والمنتجات بالإضافة إلى برامج الدعم والمناصرة لحقوق المرأة وزيادة مشاركتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

2-طاقم شؤون المرأة: هو ائتلاف يضم الأطر النسوية والمؤسسات النسوية الأهلية، ومجموعة من المهتمات بقضايا المرأة، تأسست في القدس عام 1992، ويهدف هذا الطاقم إلى بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي لا يميز بين المرأة والرجل. ويقوم طاقم شؤون المرأة بتنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج المتنوعة الذي سوف يتم ذكرها من خلال التالي:

-برنامج المرأة والعمل: ويهدف هذا البرنامج بإعداد سياسات ومنهجية لزيادة انخراط النساء في سوق العمل الفلسطيني، وذلك بالتنسيق والشراكة مع جميع الأطراف المعنية في تشغيل النساء وتمكينهم اقتصاديا، وإمكانية تشغيل النساء في أماكن مناسبة للسياق الاقتصادي والاجتماعي، من خلال العمل على تطوير نماذج تمكينية للنساء التعاونيات والرياديات وصاحبة الأعمال الصغيرة، حيث سوف يتم ذلك من خلال الشراكة مع مؤسسات تمويل لدعم النساء.

-برنامج العنف مع المرأة: الذي يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية بالتعاون مع مؤسسات دولية لحماية النساء المعنفات والمعرضات للتهميش خاصة النساء ذوي الإعاقة، لرفع الوعي المجتمعي حول هذا الموضوع تقوم بعقد ندوات توعية حول العنف ضد المرأة.

-برنامج المشاركة السياسية: الذي يستند هذا البرنامج على إقامة تعديلات على بعض القوانين بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية، وخصوصا بالأمور المتعلقة بوصول النساء إلى مواقع صنع القرار، ودعم مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والنقابات.

-برنامج تمكين الأطر النسوية: الذي يشمل هذا البرنامج بناء القدرات وتطوير الأنظمة، ويشمل أيضا استمرار دعم النساء في المشاركة في القضايا الوطنية والمجتمعية والنسوية، كالأنشطة الاحتجاجية ضد الاستيطان والجدار وحصار غزة، ويركز أيضا على مناصرة حقوق الإنسان لأنه تعبره من القضايا المهمة.

3-جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: هي جمعية تنموية نسوية غير حكومية تأسست عام 1981، تساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، من أجل تقوية وتمكين المرأة الفلسطينية وإشراكها في الحياة العامة والخاصة. تقدم الجمعية برامج متنوعة منها برنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي والذي يعنى بقضايا الصحة النفسية للنساء، وذلك من خلال تقديم الإرشاد الفردي والجماعي وخدمة الخط المجاني أو الإرشاد الأسري. وتقدم برنامج تمكين المرأة في عملية صنع القرار، وبرنامج التمكين والتثقيف المدني للذين يهدفان إلى مساعدة وتشجيع النساء على الإنخراط في الحياة السياسية العامة، وذلك بالأساس من خلال تقلدهن مناصب في مؤسسات صنع القرار. وهذا بالإضافة إلى ما تقدمه جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة من خلال برنامج القيادات الشابة الذي تسعى من خلاله الجمعية لتقوية وتمكين الشابات وتطوير مشاركتهن من إكسابهن المهارات الأساسية لأداء دور أساسي في مجمل مناحي الحياة.

4-جمعية تنمية المرأة الريفية: هي مؤسسة أهلية فلسطينية تنشط في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسست عام 1978، تهدف إلى تعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة والحد من العنف ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في الريف الفلسطيني.

تقدم الجمعية برامج مختلفة مثل برنامج التمكين الاقتصادي:
-تمكين النساء الريفيات من الاندماج في الجمعيات التعاونية والحصول على الفوائد الاقتصادية منها وذلك من خلال تشجيع العضوات وزيادة مستوى مهنية التعاونيات وزيادة الوصول للأسواق المتاحة لمنتجات هذه التعاونيات النسائية.
-ضمان وجود فرص عمل وفوائد اقتصادية ملائمة للنساء الخريجات في المناطق الريفية من خلال تدريبهن على المهارات الحياتية والمهنية من خلال تزويدهن بمشاريع صغيرة ومدرة للدخل.
-تعزيز صمود العائلات الفقيرة التي تفوقها النساء والأكثر عرضة للحرمان وتمكينها اقتصادياً من خلال تقديم الدعم الإغاثي والمشاريع الصغيرة والمدرة للدخل.

برنامج مناهضة العنف ضد النساء:

-تمكين النساء المعنفات من مكافحة العنف ومعالجة أثاره النفسية والاجتماعية من خلال التوثيق ونشر المعلومات حول واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال تطبيق مبادرات والتوعية المحلية في المناطق الريفية الفلسطينية حول حقوق النساء وكيفية مكافحة العنف.

-زيادة اهتمام المجتمعات المحلية والدولية بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق الريفية وأهميته محاربتة من خلال تقديم الإرشاد النفسي من خلال تأسيس نظام إحالة فعال للنساء المعنفات في المناطق الريفية.

برنامج المشاركة السياسية والاجتماعية:

-دعم وتطوير القيادات النسوية الفاعلة اجتماعيا وسياسيا على المستوى المحلي والدولي من خلال تزويدهن بالمعارف والمهارات الحياتية والقيادية والأدوات اللازمة لتنفيذ المبادرات الاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي.

-تمكين النساء من الوصول إلى المشاركة في النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية من خلال تشجيع الحركة الثقافية والاجتماعية بين النساء الريفيات، وتزويدهن بالمساحات المجتمعية الملائمة التي تستجيب لحاجتهن وتعزز مشاركتهن.

5-جمعية إنعاش الأسرة: هي جمعية فلسطينية خيرية نسوية تنمية غير ربحية، تأسست في مدينة البيرة عام 1965، وذلك بمبادرة قادتها مجموعة من النساء الفلسطينيات المتطوعات على رأسهن المرحومة السيدة سميحة خليل.

وتقدم جمعية إنعاش الأسرة من البرامج المتنوعة مثل:

-برنامج الرعاية بالإنفاق (كفالات الأيتام والأسر المستورة): ويستهدف هذا البرنامج الأسر الفلسطينية التي أصبحت دون معيل نتيجة فقدان رب الأسرة أو الفقر. وتقوم فكرة هذا البرنامج على كفالة طفل من أسرة محتاجة للمساهمة في مساعدة تلك الأسرة. علاوة على دعم التعليم للحيلولة دون حاجة الأطفال إلى العمل المبكر أو التسول. ويأتي هذا البرنامج وفقا لخطة الجمعية الاستراتيجية والتي تهدف إلى تعزيز وصول الخدمات الإنسانية لأسر الفلسطينية المستورة.

-الدائرة الثقافية: التي تهدف هذه الدائرة الحفاظ على التراث الشعبي الفلسطيني ودعم الريف الفلسطيني، من خلال مركز التراث والأبحاث الذي يوثق الحياة التراثية الشعبية الفلسطينية من عادات وتقاليد، وأرشيف لحفظ كل ما هو متعلق بالتراث والثقافة الفلسطينية، وهناك مجموعة من الأنشطة الثقافية التي تقوم بها الجمعية مثل عقد ورشات وندوات ثقافية التي تعمل على تغطية بأبرز الأحداث والفعاليات المحيطة المتعلقة بالقضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والصحية.

-برنامج التعليم التنموي: الذي تم تأسيسه من خلاله كلية إنعاش الأسرة التي من أهم كلياتها التمريض، والسكرتارية، وإضافة إلى تخصص آخر هو العلاج الطبيعي، وتلك المجالات والتخصصات تتيح الفرصة للنساء اكتساب الخبرة والانخراط في الحياة المهنية والتعليمية، لتصبح عضوا فاعل ومنتج في المجتمع الفلسطيني.

برنامج تعزيز الإنتاج: الذي من أهم فروع هو دائرة تنمية الأعمال والهدف من هذه الوحدة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة المالية عبر خلق مشاريع قادرة على الإنتاج، وتوفير الدخل لتغطية ما أمكن من مصاريفها التشغيلية وخدماتها الإنسانية والخيرية والتنموية، وتضم هذه الدائرة مطرقات إنعاش الأسرة، وصالون تجميلي للسيدات، ومطبخ لتصنيع المأكولات الشعبية الفلسطينية، روضة وحضانة إنعاش الأسرة، مركز الأسرة للعلاج الطبيعي، والمنازل المؤجرة، مركز خياطة لإنتاج الألبسة الجاهزة.

6- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي: تأسس الاتحاد عام 1981 من قبل مجموعة من النساء الرياديات القياديات الوطنية في فلسطين، وهي مؤسسة نسوية وطنية، تهتم بشؤون المرأة وقضاياها وتدعم مشاركة النساء في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. يعتمد الاتحاد مبدأ حقوق الإنسان كمرجعية له ويستند إلى الاستراتيجيات الوطنية والاتفاقيات الدولية في عمله.

وتقدم العديد من البرامج المتنوعة منها:

برنامج الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية:

الذي يقوم هذا البرنامج على دعم المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة في إطار حقوقها السياسية المشروعة بالإضافة إلى تعزيز مكانتها في المجتمع و إتاحة الفرص المناسبة لها من أجل المساهمة بفعالية في كافة مجالات العمل السياسي وعلى كافة المستويات المحلية والوطنية، بغرض دفع الجهود الجماعية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية وذلك من خلال العمل ضمن الإطار المجتمعي مع عضوات الهيئات المحلية والقيادات النسوية للوصول إلى تمثيل أفضل للنساء في المجتمعات المحلية كما وتعزيز اليات التعاون بين المؤسسات الفلسطينية للعمل ضمن اجندة وطنية موحدة تهدف إلى تفعيل دور المرأة الفلسطينية من المشاركة السياسية الفاعلة وصنع القرار. برامج اجتماعية وحقوق أنسان:

من خلال هذا البرنامج تم وضع استراتيجيات التدخل المتنوعة وتحقيق مبدأ الاستفادة في اليات عمله لمواجهة العقبات الرئيسية التي تساهم في الحد من نسب العنف التي تتعرض لها النساء من ضحايا العنف في فلسطين، وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات المباشرة لحمايتها وتقديم المساعدة القانونية والدعم الاجتماعي اللازم إلى جانب استخدام أدوات التوعية، الضغط والمناصرة وتعبئة المجتمعات المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه النساء والعمل على التغيير على المدى الطويل.

برامج تنمية مجتمعية:

ومن أهم برامج المسؤولية المجتمعية، الذي يقوم على الاستجابة للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالمرأة وذلك من أجل التخفيف من حدة الظروف المعيشية الصعبة للعائلات الفلسطينية في الضفة، عبر تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التنموية الصغيرة والتي تهدف إلى مكافحة الفقر وتمكين الأسر الفقيرة ودعم سبل العيش المستدام وخاصة للنساء. حيث قام الاتحاد بتنفيذ دورات تدريبية مهنية في مجالات مختلفة تساعد على إيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة للشباب الخريجين تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية مهاراتها وقدراتها في إدارة المشاريع الخاصة بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإغاثية الطارئة للفئات المستحقة مثل المساعدات الرمضانية والطرود الغذائية.

7- جهود للتنمية المجتمعية والريفية: هي منظمة فلسطينية غير حكومية وغير ربحية تأسست في عام 2003، بدعم التنمية المجتمعية في المناطق الريفية المهمشة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والمشاركة المدنية، والتدريب والتعليم المجتمعي، وذلك باستخدام النهج التشاركي الذي يؤكد على الاعتماد على الذات، والتركيز على النساء والشباب لتدسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تعزيز مشاركة الشباب في مجتمعاتهم المحلية وخلق فرص عمل لهم. من أهم البرامج التي تقدمها:

-برنامج التنمية الاقتصادية: ويهدف هذا البرنامج بالاستثمار بالموارد البشرية للمساهمة وتعزيز المشاركة في الاقتصاد المحلي بالمناطق الريفية المهمشة، وكما تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية من خلال تعزيز قدراتهم التنظيمية والإدارية وكذلك تزويدهم بالدعم التقني والمالي لخلق فرص عمل خاصة بهم في السوق الفلسطيني.

-برنامج مشاركة المجتمع: يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة النساء الاندماج في مجتمعاتهم، وكما تهدف رفع الوعي النساء في حقوقهم ومسؤولياتهم، وكذلك والعمل على زيادة المشاركة في صنع القرار من خلال عمل ورشات تدريبية لبناء قدرات وأنشطة توعية.

ملحق (3) إطار المعاينة:

المؤسسات النسوية في محافظة رام الله

اسم المؤسسة النسوية	المحافظة/القرية/المدينة	عنوان المؤسسة/المركز	رقم الهاتف	مديرة/المركز	الخدمات التي تقدمها المؤسسات	الفئة المستهدفة/أماكن عملها(الريف، المخيمات، المدن
جمعية النهضة النسائية.	رام الله	الطيرة_رام الله، الفرع عند بلدية رام الله	2956853	محمد جودة / الهيئة الادارية برئاسة بديعة خلف	مركز جمعية النهضة لعلاج السمع والنطق ومركز اعاقاة عقلية ومشغل العاب تربوي والتأهيل التربوي يعمل مع الاعاقات العقلية المتوسطة والبسيطة.	اماكن عمل جمعية النهضة رام الله مركز السمع والنطق، القسم الثاني مركز التأهيل التربوي يعمل مع الاعاقات العقلية المتوسطة والبسيطة.
اتحاد لجان المرأة.	رام الله	دوار الساعة عمارة البرج الاخضر	2953550	سليم دبور	تعتمد على مشاريع البنية التحتية للمرأة مثل تنقيب الناخبة، تدريب المرشحات للمجالس المحلية، بناء القدرات للمرشحات الجدد، برنامج القيادة الشابه، برامج انمائية، برامج توعية مثل الزواج المبكر.	النساء في الريف الفلسطيني بأعمارهم المختلفة في اماكن عمل المؤسسة في الضفة الغربية جميعها.
جمعية الخنساء النسائية	البيرة	البيرة_عين الجنان	2409766	ميسون الرمحي	تقوم في برامج ثقافية ومشروع التطريز واعمال المطبخ وكفالات الايتام.	الفئة المستهدفة هي فئة الاطفال والنساء اماكن عملها في البيرة.
جمعية الشابات المسيحية	رام الله	عين سمعان _جانب مطعم ومسيح الصنوبر.	2951285	سوسن المشني	تقوم في اعمال تدريب مهني للشباب وبرامج الامومة والطفولة.	الفئة المستهدفة هي المرأة والاطفال والشباب.اماكن عملها الريف ومدينة رام الله

الفتنة المستهدفة هي النساء المسنات اماكن عملها في مدينة رام الله.	تقوم في اعمال رعاية المسنات.	خولة الكرد	2954378	رام الله _جانب مختبر الصحة المركزي.	رام الله	جمعية الاتحاد النسائي العربي
الفتنة المستهدفة هي جميع النساء في مختلف الفئات العمرية المرأة ، طالبات مدارس وجامعات ، التربية والتعليم صناع القرار ، اماكن عملها بالضفة والقدس بالقرى والمخيمات والمدن.	بناء قدرات وتدريبات مهنية وتنسيق مع الجهات المحولة للنساء وضحايا العنف ، عنف اسري وطواقم طبية / ايضا بحث وتوثيق (وتعريفات جديدة مثل الدولة والقانون ورصد انتهاكات اسرائيلية بحق المرأة وانتهاكات اجتماعية وسفاح قري/ ضغط ومناصرة ودفاع عن المرأة وحقوق الانسان ووحدة ادارية ومالية.	مها ابو دية شماس	2342172 2347438	الرام_مفرق الضاحية عمارة الحرباوي الطابق التالت.رام الله_شارع الارسال	الرام رام الله	مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
الفتنة المستهدفة هي النساء في المدن والقرى الفلسطينية.	تقدم مشاريع التعبئة والتأثير	روز الشوملي	2986497	شارع الارسال عمارة عواد الطابق التاني.	البيرة	طاقم شؤون المرأة
-	-	-	2973550	-	رام الله	مركز وطن
-	-	-	2981970		رام الله	9.مركز البرامج النسوية
-	مراكز انتاجية ، منزل فتيات الشهداء ، مراكز تدريب مهني ، تراث شبي النساء في مدينة رام الله والقرى المحيطة	فريدة العمد	2401123	البيرة رام الله	البيرة	جمعية انعاش الاسرة

النساء في مدينة رام الله والقرى المحيطة ومدن وقرى محيطة	انشاء عدد من رياض الاطفال، وقيادات شابة، محو امية انشاء مدرسة الامهات	نهاية محمد تقلا	2980403	دوار الساعة عمارة الميدان الطابق الثاني	رام الله	جمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المرأة الفلسطينية
المجتمع في رام الله والقرى المحيطة	مخيمات صيفية برامج اذاعية لتعريف وتوضيح الحياة الاسرية ومدلولاتها	محمد سيف	2970880	عمارة البكري	رام الله	12.جمعية النقاء لحماية ورعاية الاسرة
النساء في مدينة رام الله والقرى المحيطة	برامج اقراض نسوي بين الف الى عشرة الاف دولار امريكي، تدريب اداري لمؤسسات لخدمة النساء صاحبات المشاريع الانتاجية	ريم عيوش	2980432	شارع نابلس	رام الله	مركز المشاريع الاقتصادية النسوية او كسفا م كيوبك
النساء في قرى غرب رام الله	مشغل خياطة وتفصيل ومشغل نسيج مشروع اقامة روضة اطفال وعيادة صحية	عطاس برشة	0202953664	قرية كفر نعمة	رام الله	جمعية الخدمات الجماعية
النساء في مدينة رام الله والقرى المحيطة	برامج محو الامية القانونية وبرامج تعليمية في الحاسوب ومهنية في الخياطة	سلوى ابو خضرة	02-2401093	الشرفة قرب مستشفى الرازي	البيرة	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
فئات المجتمع المحلي	دورات ثقافية صحية خدمات طبية	هيفاء مشاركة	2810850	جفنا	رام الله	جمعية سيدات جفنة الخيرية
فئات المجتمع المحلي	مشروع التشغيل الطارئ، دعم المشاريع المدرة للدخل، اعادة تصليح واستصلاح الاراضي	سامر سلامة	2811629	بئر زيت عمارة عيسى ابو دية الطابق الثالث	رام الله	مؤسسة جهود للتنمية المجتمعية الريفية
النساء والاطفال	مشروع تعليم الخياطة للنساء، روضة اطفال، تنظيم فرق كشافة ومخيمات صيفية	عبد الناصر احمد حسين	2485677	بدرس رام الله	رام الله	جمعية. دار المحبة والسلام للامومة والطفولة

انتاجنا. فخرنا	رام الله	مقابل الشرطة	2987252	عبلة الريماوي	مطعم الطابون مطعم نسوي يقدم وجبات فلسطينية شعبية ودار للأزياء وكسارة لوز	النساء في مدينة رام الله والقرى المحيطة
.الشركة الفلسطينية للاقراض والتنمية	رام الله	ببر زيت	2961470	انور الحيوسي	تقديم قروض مجموعات وقروض فردية لأصحاب مشاريع قائمة وتوفير قروض اسلامية وسكنية	فئات المجتمع المحلي
المركز الوطني الفلسطيني لتأهيل وتعليم الكبار	رام الله	بيتونيا	2950041	سوسن علي	برامج تثقيفية ودورات مهنية وورش عمل ودراسات ومحورامية	المجتمع
الجمعية. الفلسطينية لصاحبات الاعمال أصالة	رام الله	عمارة صابر الطويل	2400532	ريم عبوشي	تقديم قروض نسوية واستشارات في المشاريع المختلفة وتدريب المجموعات النسوية	النساء